العنوان: كتب التراجم و النخب العلمية : الوجه و القفا

المصدر: أعمال المؤتمر الدولي الأول : النخب والسلطة السياسية في العالم العربي الإسلامي من خلال كتب الطبقات - كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة - تونس

المؤلف الرئيسي: ابن حمادي، عمر

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2012

مكان انعقاد المؤتمر: تونس

رقم المؤتمر: الأول

الهيئة المسؤولة: جامعة منوبة

الصفحات: 15 - 51

رقم MD: 623226

نوع المحتوى: بحوث المؤتمرات

قواعد المعلومات: HumanIndex

مواضيع: التراجم، تونس، النخب العلمية، العلماء التونسيون

رابط: http://search.mandumah.com/Record/623226

كتب التراجم والنّخب العلميّة: الوجه والقفا

عمر بن حمادي
كلية الآداب والفنون والإنسانيات
جامعة منوبة

تستعمل هذه الثنائيّة – ثنائية الوجه والقفا – عادة للتّعبير عن امتلاك شيء ما لوجهيْن؛ وفي أغلب الأحيان لوجهين مختلفين[1]. وهي أقرب إلى الدّلالة، في الخطاب المتداول، على امتلاك وجهيْن مُتناقضيْن. وقد تبيّن لنا أن هذه الثنائيّة موجودة في شأن كتب التراجم، وذلك خاصّة من حيث استعمال هذه الكتب واستغلالها من طرف الباحثين؛ وكذلك من حيث الصورة التي يمكن التحصّل عليها حول النّخب العلميّة.

I. من حيث استعمال هذه المصادر:

إن ما نلاحظه لدى الباحثين بمختلف أصنافهم، هو المدح الكبير الذي يكيلونه لكتب التراجم. فهم يمدحونها من حيث قيمة المعلومات التي توفّرها وقدرتها على تمكين الباحث من معالجة مواضيع عديدة لا قدرة له على معالجتها من دونها؛ كمواضيع التّعليم وانتقال المعرفة، وكذلك عدد من المواضيع الاجتماعية والانتروبولوجية وغيرها[2]. كذلك هم يمدحونها لما تمتلكه المادّة التي تقدّمها من إمكانية التّطويع لوسائل البحث المعاصر، وذلك سواء من حيث المقاربات الحديثة ذات المنحى العلمي المتين كالمقاربات

---

[1] - والاستعمال الأكثر في هذا المعنى نجده في ميدان النقود:فالقطع لها:"وجه"(droit) و"قفا" (revers)

[2] - أنظر عامة: Gilliot (Claude), « Tabakāt », *EI*$_2$, T.X, Leiden, Brill, 1998, pp.7-10 « Ta'rikh », *EI*$_2$, T.X, pp.276-325.
Gibb (Hamilton), « Islamic biographical literature », dans Lewis (Bernard) et Holt (P. M.) (edit.), *Historians of the Middle East*, London 1962, pp.54-58.
Khalidi (T.), « Islamic biographical dictionnaries : a preléminary assessment », *The Muslim World*, LXIII, (1973), pp.53-65.
Hafsi (Ibrahim), « Recherches sur le genre " Tabaqat " dans la littérature arabe », *Arabica*, T. XXIII, (1976), pp.229- 265 et T. XXIV, (1977), pp.1-141 et 150-186.
Urvoy (Dominique), *Le monde des Ulémas andalous du Vᵉ/ XIᵉ au VIIᵉ/ XIIIᵉ siècle*, Etude sociologique, Genève 1978.

الكمّيّة المعتمدة على الأرقام والجداول والرّسوم البيانيّة[1] أومن حيث الوسائل التكنولوجية كاعتماد الإعلاميّة والاستغلال الرّقمي. فهذا الصنف من المصادر هو الأقرب من غيره بكثير إلى ملائمة كل ذلك[2].

وعند التمعّن، نلاحظ أن المستند الرّئيسي في الجانب الأوّل من المدح هو نوعيّة المعلومات التي تقدّمها هذه المصادر؛ فهي مُنفرّدة عمّا تعطيه المصادر الأخرى. أما المستند الرّئيسي في الجانب الثّاني من المدح فيتمثّل فيما يمكن أن نُسمّيه بالتّواتر في القسم الأكبر من هذه المعلومات، أي تكرارها – من حيث نوعيّتها – من ترجمة إلى أخرى. فالأقسام الرّئيسية هي نفسها تقريبا من ترجمة إلى أخرى (الاسم الكامل، تاريخ الوفاة، تاريخ الولادة إن أمكن، أماكن الدّراسة، الشّيوخ، التلاميذ، المؤلفات...)[3]، وكأننا أمام استمارة تحمل نفس الأسئلة. هذه الأسئلة قد تقع الاستجابة إلى جميعها، بل مع بعض الإضافات أحيانا، ممّا يجعلنا أمام تراجم مطوّلة؛ وقد لا تقع الاستجابة إلاّ لبعضها، ممّا يعطينا تراجم قصيرة لكنها تلتقي مع ذلك في الإجابة على عدد من "الأسئلة" التي تجيب عليها التراجم المطوّلة[4].

وقد استغلّ الباحثون ما تقدّمه كتب التراجم من معلومات في أبحاث عديدة وكانت أبحاثا ناجحة قدّمت إضافات ذات قيمة[5]، وذلك ما قصدناه بـ

---

1 - أنظر: Bulliet (Richard W.), « A quantitative approach to médieval muslim biographical dictionnaries », *J.E.S.H.O.*, (1970), pp.195-211.
Urvoy (Dominique), « Quantification des mouvements intellectuels et religieux dans l'Islam », *Etudes Arabes théories et Analyses*, (1979), 2/3, pp.226-237.

2 - أنظر حول موضوع تطبيق الإعلامية: La série Onomasticon Arabicum dans la collection « Documents, Colloques, Tavaux préparatoires » publiée par L'I.R.H.T. (L'Institut de Recherche et d'Histoire des textes) et le C.N.R.S.,
N°1) Collectif, *Documents sur la mise en ordinateur des données biographiques arabes*, Paris 1971.
N°6) Douglas (F.) et Forcade (G.), *The treatment by computer of biographical data*, Paris 1973.
N°8) Gottard (N.) *Mise à jour du traitement informatique des données biographiques arabes de l'onomasticon Arabicum*, Paris 1983.

3 - حدّد بعض مؤلفي التراجم محتويات الترجمة: أنظر مثلا: الصّفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق هلموت ريتر، ج.I، ط.2، فيسبدن 1974، ص.9-55.

4 - كتب (.Urvoy (D ما يلي في واحد من بحوثه الهامة والتي استغل فيه التراجم أساسا:
« Le caractère stéréotypé des recueils biographiques permet de considérer chacune de leurs notices comme des reponses à une sorte de questionnaire sociologique, une fois éliminées les anecdotes et tout autre élément qui se retrouve pas dans la totalité de l'ouvrage ».
ورد في مقال: « La structuration du monde des Ulémas à Bougie au VIII^e/XIII^e siècle », *Studia Islamica*, XLIII (1986), p.88.

5 - أنظر أعمال (Bulliet (R.W و(.Urvoy (D وهي كثيرة ولم نذكر سوى بعضها في الإحالات السابقة، وأنظر مثالا لما تقدّمه التراجم من بحث لمواضيع طريفة وجذّابة:

"الوجه" من حيث استعمال هذه الكتب. لكننا لاحظنا أحيانا انزلاقات وأخطاء لا يخلو العديد منها من تأثيرات سلبيّة على نتائج الأبحاث، وخاصّة منها تلك التي تريد مُسايرة المناهج والمقاربات الحديثة. وقد حاولنا البحث عن مواطن نشوء هذه الأخطاء ومأتاها في هذا الجانب المتعلّق باستعمالها مركّزين أساسا على ما يرتبط بها في حدّ ذاتها، وهو ما سيُمثّل ما نعنيه بـ "القفا".

وقد بيّن لنا البحث أن العدد الأكبر من الأخطاء التي قد يسقط فيها بعض الباحثين عند استعمالهم لهذه الكتب مُتولّد في الواقع عن جملة من النّقائص والقضايا التي تصاحبها والتي نجد فيها ما هو مرتبط بطريقة أصحابها في التّأليف، وبالتالي هو **عضوي** فيها، وهو الأكثر؛ ومنها ما هو **خارج عن نطاقهم** وراجع لأسباب أخرى.

و**القضايا العضويّة** المُلازمة لطريقة التّأليف كثيرة في الواقع، وعدد منها هو من خصائص هذه المؤلفات ولم يكن أبدا موْضع تساؤل أو نقاش من طرف أصحابها؛ بل هم أحيانا "يتفنّنون" في تعقيد بعضها.

فمن هذه القضايا ما يرتبط مثلا بالكيفيّة التي يورد بها المؤلّفون **أسماء الشخصيات** التي تُذكر في سياق التراجم التي يضعونها. فهي كيفيّة متوّهة ومولّدة لعديد المشاكل.

فمن ذلك أن الشخص الواحد قد يُذكر تحت تسميات مختلفة إلى درجة الظن أن الحديث يتعلّق بشخصيات مختلفة وليس بنفس الشخصيّة، وهذا بالطبع له خطورته عندما نتحدّث مثلا عن المقاربة الكميّة، ونريد اعتماد الإحصاء، ونطمح إلى إقامة الجداول والرسوم ونسعى إلى تقييم التأثيرات، أو تحديد الانتماءات لإبراز أدوار الجهات، إلى غير ذلك.

فالاستعمال التقليدي للتّراجم يهتمّ باستغلال ما تتضمّنه الترجمة المباشرة لشخصيّة ما، وعندما يقع البحث مثلا عن أساتذته – أو عن تلامذته – يقع الاكتفاء بمن ذُكروا ضمن تلك الترجمة. لكنّ الاستغلال الحديث للتّراجم لا يكتفي بذلك. فأساتذة نفس الشخص – أو تلاميذه – قد يُذكرون في تراجم أخرى، لكن تحت تسميات مختلفة، وهو ما يجب التفطّن إليه، لأنّ عدم القيام به قد يُخلّ بعديد الاستنتاجات التي يُراد لها أن تكون علميّة وصلبة.

Cohen (H.J.), « The economic background and the secular occupations of muslims jurisprudents and traditionists in the classical period of Islam until the middle of eleventh century », *J.E.S.H.O*, XIII (1970) pp.16-61.

Avila (M.L.), *La sociedad hispano –musulmane al final del califato* (approximación a un estudio demographico), C.S.I.C., Madrid, consejo superior de investigaciones científicas, 1985.

وقد اعتمدت استعمال الحاسوب أساسا.

ففي كتاب "الصّلة" لأبي القاسم بن بشكوال الأندلسي (494هـ/1101م-578هـ/1183م) هناك ذِكر – ضمن شيوخ عدد من المُترجم لهم – لأسماء أبي الليث السمرقندي وأبي الفتح التنكتي، ونصر بن الحسن بن أبي حاتم بن الأشعث الشاشي. فلا علاقة ظاهرة بين هذه الأسماء، لكنّها في الواقع تسميّات لشخصيّة واحدة، وهي شخصيّة مشرقيّة زارت الأندلس وكان لها تأثير من النّاحية العلميّة. ونحن لا نتفطن إلى ذلك إلاّ لأنّ ابن بشكوال وضع ترجمة لها ونبّه إلى هذا الاختلاف[1]، ممّا يدفعنا عندئذ إلى مُراجعة التراجم التي ذُكرت فيها تلك التّسميات لتقييم مدى تأثير تلك الشخصيّة.

كما يتردّد في نفس هذا الكتاب وفي طيّات التراجم – كشيخ من شيوخ هذه الشخصيّة أو تلك– اسم كلّ من محمد بن أحمد، وأبي عبدالله محمد بن أحمد الأندلسي وأبي عبدالله محمد بن أحمد النحوي، وأبي عبدالله الحافظ، وأبي عبدالله النحوي إمام الحرمين الحافظ المرّي؛ لنتفطّن بعد عناء كبير أن المقصود بهذه التّسميات هو شخص واحد وقد ترجم له ابن بشكوال، مُضيفا تسمية أخرى، ليقول أنه «محمد بن أحمد بن عبدالله النحوي، من أهل المريّة ويُكنّى أبا عبدالله ويُعرف بابن اللجالش»[2]. وهذه الشخصيّة محوريّة في ميدان تحمّل العلم ونقل المعرفة وكواسطة بين شيوخ المشرق وطلبة الأندلس؛ إلاّ أن التفطّن إلى أهميّة دورها هذا صعب جدّا بسبب التّسميات التي يذكر بها. وهناك أمثلة كثيرة أخرى لشخصيّات في مثل حالة أبي محمد النحوي هذا.

كذلك، قد تكون العلاقة بين المؤلف وأحد شيوخه وثيقة جدّا إلى درجة أنه يروي عنه معلومات كثيرة مُتناثرة في طيات كتاب وضعه في التراجم، أو يعمد إلى التذكير بما أخذه عنه من كتب أو مرويّات في كلّ فرصة تُتاح له، إلاّ أن ذلك يتمّ في مناسبات عدّة بالاقتصار في تسميته على ذِكر كنيته فقط.

ففي ثنايا كتاب"جذوة المقتبس" لأبي عبدالله الحميدي الأندلسي (420هـ–488هـ /1021م /1095م) كثيرا ما تعترضنا عبارة "حدّثنا أبو محمد". وهذا هيّن، إذ يجب البحث عندئذ عن الشيخ الذي يحمل هذه الكنية من شيوخ الحميدي، فنجد أن المقصود هو أبا محمد بن حزم الفقيه الظاهري الكبير. لكننا كثيرا ما نجد كذلك عبارة «قال أبو محمد» فهل المقصود دائما هو أبا محمد بن حزم؟

ودائما في إطار هذه القضيّة الأولى من القضايا "العضوية" الملازمة لكتب التراجم، وهي قضيّة طريقتها في إيراد الأسماء، نلاحظ أن المؤلفين لها كثيرا ما يعمدون إلى الاقتصار على اسم الشّهرة لهذه الشخصيّة

[1] - ابن بشكوال (أبو القاسم)، كتاب الصّلة في تاريخ أئمّة الأندلس وعلماءهم ومحدّثيهم وفقهائهم وأدبائهم، نشر وتصحيح عزّت العطار الحسيني، القاهرة 1955، ج.II، رقم1399، ص.602. (سنكتفي بالاشارة إلى هذا الكتاب بعبارة "الصلة")

[2] - الصلة، ج.II، رقم 1235، ص.533.

أو تلك، والذي قد يكون لقبا أو نسبة قبليّة أو جهويّة أو غير ذلك. والأمر هيّن كذلك عندما يكون هذا الاسم قد اشتهر به شخص مُعيّن ولم يُعرف لغيره، أو اشتهر به إلى درجة الانفراد، رغم مشاركة الغير له في حمله. لكن الأمر لا يكون كذلك دائما. فالقول أن أحد كبار منتقدي الغزالي هو المازري مازال قولا يُثير النقاش، فقد تعاصرت ما لا يقلّ عن شخصيات ثلاث تشترك في هذه النسبة، بل هي تشترك كذلك في الكنية. وكان ثلاثتهم من كبار العلماء، ولهم اهتمام كبير بالفقه وعلم الكلام والتصوّف وغير ذلك ممّا كتب فيه الغزالي[1].

كذلك القول أن من المالكيّة من درّس كتب القاضي، أو أن فلان كانت له علاقة ما بالقاضي ابن حمدين، هو قول يؤدّي إلى الالتباس. فقد اشتهر اثنان من كبار المالكيّة بلقب "القاضي" وكلاهما وضع كتبا هامّة، وهما: القاضي أبو بكر بن الطيّب الباقلاني (ت.403هـ/1013م)[2] والقاضي عبد الوهاب بن محمد (349هـ/960م-422هـ/1030م)[3]. أما ابن حمدين فهو لقب أسرة برزت في العصر المرابطي وتولى ثلاثة من أفرادها القضاء بقرطبة واشتهروا به، وهم كل من أبي عبدالله محمد وابنُه أبي القاسم أحمد، وابنه الآخر: أبو جعفر حمدين. وقد تولى الأوّل القضاء بين سنة 480هـ/1096م وسنة 508هـ/1114م، تاريخ وفاته[4]، وتولى الثاني القضاء في مناسبتين كانت الثانية حتى وفاته سنة 521هـ/1127م[5]، وتولى الثالث بين سنة 536هـ/1141م، وسنة 539هـ/1144م حيث كانت له أدوار سياسية خطيرة[6]. فكثيرا ما وقع الخلط بين الشخصيات الثلاث بسبب اقتصار التراجم على استعمال لقب العائلة فقط، وهو خلط ساهم أحيانا في تعقيد معلومات هي في أصلها مُعقّدة[7].

---

[1] - وهم كل من أبي عبدالله محمد بن علي بن عمر التميمي (المازري المهدوي) وأبي عبدالله محمد بن المسلم (المازري الاسكندراني)، وأبي عبدالله محمد بن أبي الفرج (المازري الذكي). أنظر: عبد الوهاب (حسن حسني)، الإمام المازري، دار الكتب، الشرقية- تونس 1955؛ وأنظر: عمر بن حمادي، «الغزالي وتلامذته المغاربة»، ضمن أعمال ملتقى: الغزالي اليوم، لماذا؟، تنظيم المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، قرطاج، أيام 17-18-19-20-21 ماي 2011 بمناسبة المائوية التاسعة لوفاة الإمام الغزالي.

[2] - أنظر: McCarthy (R.J.), «Al-Bakillānī », *EI*$_2$, T.I, p.988.

[3] - أنظر حوله: ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، ج.III، دار صادر، بيروت 1970، رقم 400، ص.219.

[4] - الصلة، ج.II، رقم 1254، ص.539.

[5] - الصلة، ج.I ، رقم 172، ص.81.

[6] - ابن الأبار (أبو عبدالله)، كتاب التكملة لكتاب الصلة، نشر وتصحيح وطبع عزّت العطار الحسيني، ج.I، القاهرة 1955، رقم 771، ص.286. (سنكتفي عند الإشارة إلى هذا الكتاب بعبارة "التكملة").

[7] - أنظر مثلا: ابن سعيد (أبو الحسن)، المغرب في حُلي المغرب، تحقيق شوقي ضيف، ج.I، دار المعارف، القاهرة 1964، ص.61. حيث وقعت الإشارة إلى "ابن حمدين" وتدخل المحقق (هامش1) ليوضّح أن المقصود هو الذي تولى قضاء قرطبة في السنوات 538-539 (أي أبا جعفر بن حمدين) وهذا خطأ إذ المقصود هو والده، أي أبا عبدالله محمد الذي تولى قضاء قرطبة بين 480هـ/1096م و508هـ/1114 م.

فهذه الكيفيات في إيراد الأسماء تضع مشاكل كثيرة أمام الباحثين عند استعمالهم لهذه الكتب وتتطلب منهم جهودا مضنية كان بالإمكان الاستغناء عنها لو كلّف المؤلفون أنفسهم عناءً بسيطا يتمثّل في إضافة صغيرة ترفع الالتباس كالقول: أبا محمد بن حزم في كلّ مرّة، عوض أبي محمد فقط؛ أو القول: كتب القاضي عبد الوهاب، عوض كتب القاضي؛ أو أبا عبدالله بن حمدين، عوض ابن حمدين فقط.

ومع ذلك فإنه لا يُمكننا إنهاء الحديث عن هذا الموضوع دون الإشارة إلى ما فعله ابن عبد الملك المرّاكشي (634هـ/1237م-703هـ/1303م) في كتابه "الذيل والتكملة"، ذلك الكتاب الأساسي في ميدان الترجمة لأعلام الأندلس وحتى غيرهم، والذي أفنى فيه صاحبه جهودا بالغة ورسم لنفسه فيه طموحات كبيرة استعصى عليه استيفاؤها في نهاية الأمر، إذ طالب نفسه بأشياء كان من الصعب تحقيقها، إن لم يكن من المستحيل، وذلك من حيث استقصاء الأسماء، وجمع المعلومات والإكثار من التعقيبات والتعاليق والاستطرادات، والسعي إلى إعطاء تراجم جدّ وافية.

فكان الكتاب ثريّا جدّا، إلاّ أنّه صعب الاستغلال ومعقّد أحيانا؛ والموطن الأوّل للتّعقيد فيه هو بالذات الطريقة التي توخّاها المؤلف في أحيان عدّة في إيراد الأسماء كلما تعلّق الأمر بشيوخ المُترجم لهم أو تلامذتهم[1].

إلى جانب هذه القضيّة الأولى من القضايا التي وصفناها بالعضويّة والتي تعترض المستعمل لهذه الكتب – وهي قضيّة كيفيات إيراد الأسماء – هناك قضيّة ثانية شائكة في رأينا ولا تخلو من تأثيرات، وهي **قضيّة الضمائر** واستعمالها عند مؤلفي هذه الكتب. ففي حالات عدّة نحن لا نعرف على من يعود الضمير بالفعل، ويجب بذل جهد كبير للتوصّل إلى ذلك. والأمر قد يكون هيّنا أحيانا؛ ولكن في أحيان أخرى هو ليس كذلك. فمن الحالات الهيّنة – والتي يمكن التوصّل إلى حلّها لكن مع شيء من الجهد – ما نجده في ترجمة أبي عبدالله الحميدي -المذكور آنفا- عند أبي العباس المقري (1000هـ/1041م 1591هـ/1632م). فقد ورد فيها ما يلي – بعد ذكر اسم الحميدي كاملا - «وُلد أبوه قرطبة، وولد هو بالجزيرة بُليدة بالأندلس، قبل العشرين وأربعمائة، وكان يُحمل على الكتف للسماع سنة 425 (كذا)، فأوّل ما سمع من الفقيه أبي القاسم أصبغ. قال: وكنت أفصح من يقرأ عليه؛ وكان

---

[1] - فهو يجمع مثلا أصحاب الكنية المشتركة فيذكرها مرّة واحدة كقوله: «روى عن أبي بكر بن العربي وأبي جعفر بن البانش وآباء الحسن: ابن إبراهيم بن فلفل وابن الباذش وابن درّي وابن موهب ويونس بن مغيث (فهم خمسة يكنى كل واحد: أبو الحسن) وأبي عبدالله بن أبي الحفال، وأبويْ القاسم: ابن بقي وابن ورد (فهما اثنان يكنى كل واحد: أبو القاسم)...» وقد اخترنا هذا المثال من أول ترجمة في الكتاب، وهو مثال بسيط جدّا لعشرات الأسماء التي قد تتوالى على هذا الشكل. أنظر: ابن عبد الملك المراكشي، كتاب الذّيل والتكملة لكتابي الموصول والصّلة، تحقيق محمد بن شريفة، السفر الأوّل، القسم الأوّل، دار الثقافة، بيروت، د.ت.، ترجمة رقم1، ص.25 (سنشير إلى هذا الكتاب دائما تحت اسم "الذيل والتكملة" مع ذكر القسم والسفر والمحقق إذ اشترك في التحقيق كل من محمد بن شريفة وإحسان عباس).

قد لقي ابن أبي زيد وقرأ عليه وتفقه، وروى عنه "رسالته" و"مختصر المدوّنة"، ورحل سنة 448 (كذا) وقدم مصر وسمع بها الضرّاب والقضاعي وغير واحد...»[1].

فسياق الترجمة يفيد أن الحميدي سمع من أبي القاسم أصبغ؛ ولقي ابن أبي زيد، الفقيه القيرواني الكبير وروى عنه كتابين من كتبه؛ ورحل سنة 448هـ/1056م، فدخل مصر حيث أخذ عن شيوخ آخرين. إلاّ أنّه يشدّنا في هذه الفقرة قول المقري: «وكان قد لقي ابن أبي زيد». فالسّياق يفيد – كما ذكرنا- أنه الحميدي، وهذا ما فهمه المُحقق، إذ اجتهد ليضع نقطة وفاصلة عند بداية الحديث عن هذا اللقاء، فاصلا بينه وبين المعلومات السابقة. إلاّ أن ذلك يصبح غير ممكن، بل مستحيلا، عند استحضارنا لتواريخ كلّ من الحميدي وابن أبي زيد. فهذا الأخير توفي سنة 387هـ/997م[2]، في حين ولد الحميدي «قبل العشرين وأربعمائة»، وفي عرف مؤلفي التراجم يفيد ذلك سنوات قليلة قبل التاريخ المذكور، قد لا تتجاوز الخمس سنوات على أقصى تقدير. فالمعلومات المتعلّقة إذن بالتتلمذ على ابن أبي زيد ورواية كتبه لا تعود على الحميدي، بل على شخصية أخرى، هي بالطبع شخصية شيخه أبي القاسم أصبغ. فالضمير في عبارة «كان قد لقي» يعود عليه وليس على الحميدي. وبقيت المعلومة صحيحة في مستوى ذهن المؤلف وليس في مستوى طريقة الكتابة واستعمال الضمير. ويتطلّب التفطّن إلى مثل هذه الحالات يقظة متواصلة عند قراءة التراجم وجهدا ليس بالهيّن أحيانا ويضيع معه وقت طويل. وكل ذلك كان بالإمكان تلافيه لو أضاف المؤلف كلمات قليلة فقط[3].

لكن حالات استعمال الضمير قد تكون أكثر استعصاءً وتعقيدا، وبالتالي محلّ نقاش. ففي دراسة وقع إنجازها حول شخصيّة علميّة أندلسيّة مازالت مغمورة نسبيّا، هي شخصيّة أبي عمر الطلمنكي (ت.429هـ/1037م) قُمت باستغلال ما قدّمه ابن الأبار (595هـ/1199م-658هـ/1260م) من معلومات – أوردها حوله في تراجم متفرّقة – حول قضيّة اتهامه بالبدعة والخروج عن السنّة، وحول المحاكمة التي أقيمت له والتي شهد فيها البعض له والبعض الآخر عليه، وكانت تحت رئاسة القاضي أبي عبدالله محمد بن عبدالله ابن فورتش[4]. فكان من جملة المعلومات القيّمة التي وقع استغلالها حول هذه المحاكمة ما ورد في ترجمة أحد الشهود، وهو الأديب والنحوي الكبير أبو محمد عبدالله بن ثابت السرقسطي، إذ قال فيها ابن الأبار: «شاوره القاضي

---

1 - المقري (أبو العباس)، **نفح الطيب**، تحقيق إحسان عبّاس، ج.III، دار صادر، بيروت 1968، ص.113، ضمن ترجمة الحميدي، رقم63، ص.112.

2 - أنظر حوله: Idris (H.R.), « Ibn Abī Zayd al-Kayrawānī », *EI*$_2$, T.III, p.717.

3 - قد بحثنا عن أبي القاسم أصبغ، فوجدنا خمسة عند ابن بشكوال بهذه الكنية والاسم، تبين في النهاية أن واحدا فقط روى عن ابن أبي زيد ولقيه: **الصلة**، ج.I ، رقم 255، ص.109.

4 - عمر بن حمادي، «قضيّة أبي عمر الطلمنكي (340هـ/951م-429هـ/1037م)»، **دراسات أندلسيّة** (تونس)، عدد3، ديسمبر 1989، ص.5-21.

محمد بن عبدالله بن فورتش فيما شهد به على أبي عمر الطلمنكي من كونه حروريا على خلاف السنّة، في جماعة معه كان رأسهم وصدرهم والمُسمّى فيهم أوّل الجماعة، فأفتوا بإسقاط شهادات المتألبين على الطلمنكي»[1].

فهذه الفقرة تضمّنت إشكالا – لم أكن أتوقعه – حول عبارة «في جماعة معه كان رأسهم وصدرهم...». فعلى من يعود الضمير في هذه الجملة. لقد بدا لنا أنه يعود على صاحب الترجمة، أي على ابن ثابت السرقسطي، ممّا يُفيد أنّه وقعت مشاورته – على عادة القضاء في الأندلس – في قضيّة الطلمنكي، لكن مع جماعة آخرين إلاّ أنه كان زعيمهم من حيث المكانة والنفوذ العلمي. غير أن الأستاذة Fierro (Maribel)، شيخة الباحثين الأسبان في الدراسات الإسلامية كان لها رأي آخر. فقد اهتمّت هي الأخرى بأبي عمر الطلمنكي كثيرا. وانصبّ اهتمامها هذا – والأمر بلا شكّ راجع إلى الصدفة – على نفس الجوانب التي أثارت اهتمامي وحاولت بحثها. فقد تعرّضت إلى أبي عمر في إطار المحاكمة المذكورة وأصدرت مقالا يعالج نفس الموضوع[2].

كما كان لي اهتمام بأبي عمر في إطار قضيّة أخرى وهي قضيّة النّقاشات التي وقعت في القيروان وقرطبة حول موضوع كرامات الأوّلياء والتي لعب فيها أبو عمر أدوار هامة وهو ما تعرّضت له في بحث خاصّ[3]. فكان لهذه الباحثة اهتمام بنفس هذا الموضوع وتعرّضت له في مقال هي الأخرى[4]. إنه بلا شكّ وقع الحافر على الحافر كما تقول المأثورات العربية. وليس في الأمر ما يُستغرب له. فأبو عمر شخصية هامة وجذّابة.

وقد تعرّضت الباحثة في واحد من مقاليها إلى الفقرة المشار إليها أعلاه ورأت أني لم أفهمها مُعلّلة ذلك بأن كتب التراجم لها عادات في استعمال بعض التراكيب[5]، وهو ما يعني أن ما ذهبت إليه – في فهمي لهذه الفقرة – لا يتماشى وهذه العادات.

ووفقا للعادات التي استوعبتها أكدت الباحثة أن الضمير في الفقرة المشارة إليها يعود لا على ابن ثابت السرقسطي بل على أبي عمر نفسه جاعلة منه رأس جماعة من الأتباع في آراءه وزعيما لهم. وهو رأي تشبثت

---

1 - نفس البحث، ص.11.

2- Fierro (Maribel), «Al Proceso contra Abū ‘Umar al Talamankī a traves desu vida y su obra», *Sharq al-Andalus* (Alicante), IX, (1992), pp.93-127.

3- عمر بن حمادي، «كرامات الأوّلياء: النقاش الحاد الذي أثارته بالقيروان وقرطبة في أواخر القرن الرابع هجري/العاشر ميلادي»، دراسات أندلسيّة (تونس) العدد 4 جوان 1990 ص.35-60.

4- Fierro (Maribel), « The polemic about the karamat al awliya’ and the development of sūfisme in al-Andalus-Fourth/tenth-fifth/eleven centuries », *B.S.O.A.S.* (Bulletin of the school of oriental and african studies), Vol. LV, 2, (1992), p.248 et Note 107.

5 - *Id.*, « The Polemic », p.248 et Note 7.

به في المقال الذي حرّرته فيما بعد لفائدة الموسوعة الإسلاميّة والذي تضمّن ببلوغرافيا لم تشر فيها هذه الباحثة بالطبع إلى مقالي[1]، هذا إضافة إلى أخطاء في الإحالة عليه في عملها المذكور أوّلا، لا ندري إن كانت أخطاءً متعمّدة أم هي من محض الصّدفة[2].

ونحن في حقيقة الأمر نوافق هذه الباحثة كل الموافقة حول التّذكير الذي قامت به والمتعلق بعادات كتب التراجم؛ إذ من الواضح أنّها غير مُلمّة بها، أو على الأقلّ ببعضها. ومن أبرز ما تستلزمه هذه العادات هو قراءة الفقرات بأكملها، والتفطّن إلى كيفيات تركيب الجمل عند مؤلفي التراجم لتقديم ما يريدون تقديمه من معلومات وكذلك كيفيات استعمالهم للضمائر. وكان بإمكان الباحثة تقديم قراءتها على أنها رأي واقتراح. فما من شكّ أن الضمير يعود هنا على صاحب الترجمة كما اعتقدناه – أي على ابن ثابت السرقسطي – وليس على أبي عمر الطلمنكي – كما اعتقدت هذه الباحثة، ونحن نملك دليلا قاطعا لتأييد ما ذهبنا إليه ويتمثّل في عبارة «فأفتوا» الواردة بعد لإتمام المعلومة. فالضمير فيها يعود على «الجماعة»، وبالتالي إذا ما أخذنا بقراءة هذه الباحثة سيكون الطلمنكي رأس جماعة وقعت مشاورتها في شأن شخصه هو، وهذا بالطبع أمر غير ممكن. فرأس الجماعة – جماعة المشاورين – هو ابن ثابت السرقسطي، والقراءة التي تقدّمها الباحثة تنحرف بالمعنى انحرافا خطيرا بنت عليه عدّة استنتاجات ضمّنتها في مقالها المشار إليه والصادر بالموسوعة الإسلامية، وهو مقال في حاجة إلى مراجعة جدّيّة.

إلى جانب قضيّة كيفيات إيراد الأسماء، وقضيّة استعمال الضمائر، هناك قضيّة عضويّة ثالثة تُلازم هذه التراجم في طريقة تأليفها وهي الإهمال شبه الكلي الذي يُبديه أصحابها إزاء <u>التواريخ</u>. نعم هناك حرص – بل حرص شديد لدى هؤلاء المؤلفين – لمدّنا بتواريخ الوفاة، وكذلك الولادة عند توفّرها؛ لكن هذا الحرص يقف في الواقع عند هذا الحدّ مع استثناءات قليلة قد ترد في هذه الترجمة أو تلك حيث نجد تاريخا ما يتعلّق بصاحب الترجمة. فهذه الكتب لا تعتني البتّة بتحديد تواريخ مواضيع كثيرة يحتاجها البحث العلمي الدقيق وتحتاجها المقاربات الحديثة أيّما احتياج، كتواريخ وضع المؤلفات من طرف هذه الشخصيّة أو تلك، وتواريخ تولي الوظائف، وتواريخ التنقلات، إلى غير ذلك من المواضيع. وهذا الإهمال له انعكاساته في بحث جوانب كثيرة من حياة النّخب العلميّة، مثل بحث تطوّرات التفكير عندها، وتطوّرات المواقف، أو بحث علاقتها بالسلطة، أو بحث أوضاعها الاجتماعية وغير ذلك من قضايا البحث الهامّة.

---

1 - *Id.*, « Al-Talamankī », *EI*2, T.X, pp.170-171.

2 - قمت باستغلال الفقرة المذكورة في المقال بعنوان «قضية أبي عمر...» في حين أحالت هي على المقال حول «كرامات الأولياء...». أنظر مقالها « The Plemic »، ص.248، هامش 107، حيث قالت أن المقال مذكور في هامش 4 من عملها في حين أنه في هامش 5، ص.237.

فجهود كثيرة وقع استنزافها لبحث متى وضع عدد من كبار العلماء مؤلفاتهم، ومنهم على سبيل المثال كل من أبي حامد الغزالي (450هـ/1058م-505هـ/1111م)[1]، وأبي الوليد ابن رشد الفيلسوف (520هـ/1126م-595هـ/1198م)[2]. فكم من محاولة قامت لتحديد متى ألّف الغزالي مثلا كتابه الهامّ "إحياء علوم الدين"[3]، لِمَا لذلك التّحديد من تأثير في حسم عدد من القضايا؛ وكم من محاولة قامت كذلك لتحديد متى قام أبو الوليد ابن رشد "بترجمة" كتاب "الجمهورية" لأفلاطون (أو بالأحرى شرحه، وهو يعرف كذلك بـ "كتاب جوامع سياسة أفلاطون"). فقضايا كثيرة مرتبطة بتاريخ هذه "الترجمة"، ومنها ربما قضيّة نكبته[4].

ولا يَقلّ موضوع الاعتناء بتحديد تواريخ تنقلات النّخب العلميّة وأماكنها خطورة عن موضوع غياب التحديد لتواريخ وضع المؤلفات. والنقائص في هذا الإطار لافتة للانتباه أكثر، إذ هي مُخلّة في الواقع بأحد الدّواعي الرّئيسية لوضع التراجم والاندفاع للتأليف فيها[5]؛ وهذا الدّاعي يتمثّل في احتياج علماء الحديث إلى التثبّت من إمكانيات اللقاء المُباشر بين هذه الشخصيّة أو تلك حتى يكون أحدهما قد سمع حقّا من الآخر وروى عنه الحديث. وهذا الحرص قد ظهر مُبكّرا عند نقاد الحديث ثم تزايد إذ هو قد امتدّ من ناحية إلى كلّ أصناف العلوم الدينيّة الأخرى؛ في حين تزايدت من ناحية ثانية تنقلات العلماء لأسباب مختلفة لعلّ من أبرزها الأزمات الاجتماعية والسياسية.

وموضوع النقائص في تحديد تواريخ التنقلات وأماكنها يتجاوز بكثير موضوع التثبّت من حقيقة السّماع المباشر والرّواية – والذي هو في حدّ ذاته ليس بالموضوع الهيّن – ويَمسّ قضايا ذات انعكاسات هامّة، مثل قضايا اللقاء بين شخصيات لها توجّهات فكريّة أو مذهبيّة ذات تأثير، وقضايا اللقاء بين بعض كبار الصوفيّة، أو بين علماء كان لهم تأثير سياسي.

فممّا يشغل بالنا حاليا قضيّة البحث في إمكانيّة اللقاء المُباشر بين أحد فقهاء القيروان المُنجلين عنها عند "خرابها"، والأشعري الكبير إمام الحرمين

---

1 - أنظر خاصّة: Bouyges (Pons), *Essai de Chronologie des œuvres de al-Ghazali*, édité par Michel Allard, Beyrouth 1959 ; Montgomery Watt, « The authenticity of the works attributed to al Ghazalī », *J.R.A.S.* (Journal of the Royal Asiatic Society), (1952), pp.24-45.

2 - أنظر خاصّة: العلوي (جمال الدين)، المتن الرشدي دار توبقال للنشر،الدار البيضاء، ط1 1986

3 - أنظر: Bouyges (P.)، البحث المذكور، ص.41-44، رقم 28.

4 - أنظر مثلا: الجابري (محمد عابد)، المثقفون في الحضارة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.1، 1995. وقد كتب مثلا (ص.132-133) «إن تحديد تاريخ تأليف ابن رشد لكتابه جوامع سياسة أفلاطون شيء مهمّ وأساسي فعلا في القضيّة التي نحن بصددها» (أي قضية سبب محنته).

5 - أنظر مثلا: Abiad (Malak), « Origine et développement des dictionnaires biographiques arabes », *B.E.O.* , XXXI, (1977), pp.7-15.

أبي المعالي الجويني (419هـ/1028م-478هـ/1085م)[1] – ولا يُعطلنا عن الحسم في هذه القضيّة سوى النّقائص في تحديد تواريخ تنقلات الشخصيتين وضبط أماكنها بدقة. كذلك من القضايا المستعصية على الباحثين بسبب هذه النقائص قضيّة اللقاء بين أبي مدين شعيب كبير متصوّفة بلاد المغرب (ت.594هـ/1197م) والصوفي الكبير عبد القادر الجيلي (471هـ/1078م-561هـ/1165م)[2]، أما القضيّة الأكثر شهرة فتبقى بلا شكّ قضيّة اللقاء بين محمد بن تومرت مؤسس حركة الموحّدين وأبي حامد الغزالي.

فكلّ البناء الذي شيّده إ. ڤولدزيهر للتّشكيك في هذا اللقاء، كان قائما على عدم إمكانية حدوثه، لأنه في الوقت الذي وصل فيه ابن تومرت إلى المشرق (المشرق القريب، أي الشام والعراق) كان الغزالي – في رأيه – قد رجع إلى طوس واستقرّ بها نهائيا[3]. وهذا البناء يبقى قائما رغم هشاشته – ورغم محاولتنا الذهاب إلى ما لا يُسايره[4] -لأننا في الواقع لا نجد في التراجم – بل وفي جميع أنواع المصادر الأخرى– تحديدا مضبوطا لتواريخ تنقلات ابن تومرت وأماكنها عندما قام بالرّحلة، ولا كذلك تحديدا لتواريخ تنقلات الغزالي وأماكنها. خاصّة منذ دخوله بغداد سنة 484هـ/1091م، فحتى تاريخ خروجه منها ليس محدّدا على وجه الدقة، وكذاك تواريخ عزلته وخروجه منها وتنقلاته خلال كلّ ذلك حتى قريبا من وفاته التي كانت سنة 505هـ/1111م[5].

وكما أشرنا آنفا فإن إهمال التّواريخ عند مؤلّفي التراجم يَمسّ كذلك إهمال تواريخ تولّي المناصب والخطط من طرف المُترجم لهم، وهذا بدوره يُساهم في تعطيل البحث في قضايا كثيرة هي محلّ اهتمام مُتزايد عند الدّارسين. وقد اخترنا لتجسيم ذلك مثالا بسيطا. فمن العائلات الهامّة بشرق الأندلس في القرن السادس الهجري هناك عائلة بني نوح. وقد اخترنا من المعلومات حولها ما قيل في شأن أحد أفرادها وهو أبو محمد بن نوح الذي عاش بين سنة 486هـ/1093م، وسنة 576هـ/1180م. فهو قد «ولي قضاء

---

[1] - أنظر حوله: Brockelman (C.) et Gardet (L.), « Al-Djuwaynī », *EI*$_2$, T.II, pp.620-621.

[2] - أنظر مثلا: Farhat (Halima), « Un maître de la mystique maghrébine au XII siècle : Abu Madyan de Telemcen », in Farhat (H .), *Le Maghreb aux XIIe et XIIIe siècles : Les siècles de la foi*, éd. Wallada, Casablanca 1993, pp.55-78 (p.62).

[3] - Goldziher (Ignaz), *Ibn Tūmart et la théologie de l'Islam dans le Nord de l'Afrique au XI^e siècles* , 1903, p.8 et p.9. (وهذه الدراسة تُمثّل مقدمة صاحبت نشر كتاب "أعزّ ما يُطلب" لمحمد بن تومرت)

[4] - أنظر عملنا المشار إليه في الإحالة رقم 10 أعلاه.

[5] - أنظر تفاصيل كثيرة حول هذه القضايا في: Laoust (Henri), *La politique de Ġazālī*, Librairie Orientaliste Paul Geuthner, Paris 1970

جزيرة شقر بعد أبيه محمد بن وهب وصلى وقتا بالناس بجامع اشبيلية...»[1].

فهذه المعلومات بسيطة في ظاهرها، وقد لا نوليها أهميّة تذكر في دراسات عامة ؛ لكن في دراسات دقيقة قد تهتمّ بتاريخ العائلات، أو بمُنوغرافيات جهوية أو بالبحث في علاقة علماء منطقة ما بالسلطة قد تأخذ مثل هذه المعلومات أهميّة بالغة – فهي جدّ ثمينة – وهذا هو "الوجه" فيها. لكن استغلالها يتطلّب جهودا وتحريّات مُضنية قد لا تصل بنا إلى ما هو مطلوب ليبقى استغلالها في النهاية منقوصا، وهذا هو "قفا" ذلك الوجه.

فمن ناحية أولى نحن لا نعرف هل أن تولي أبي محمد بن نوح القضاء بجزيرة شقر كان قبل أو بعد الصلاة بالناس وقتا بجامع اشبيلية. فلا يغُرنّنا الترتيب الوارد في الترجمة بين النشاطين إذ أن احترام الترتيب الزمني في ذكر الخطط والأنشطة التي مارستها هذه الشخصيّة أو تلك ليس قاعدة عند مؤلفي التراجم. ثم، ومن ناحية ثانية،علينا البحث لتحديد تاريخ وفاة والد هذه الشخصيّة والبحث هل أن تولي الابن مُباشرة اثرهذه الوفاة أم لا؛ فإذا ما كان الأمر يتمثّل في الحالة الأولى، فعلينا البحث عن تاريخ نهاية هذا التولي للخطة، وكيف كانت هذه النهاية؛ أما إذا كان الأمر يتمثّل في الحالة الثانية، فعلينا البحث متى تمّ ذلك التعيين وكذلك كيف ومتى كانت نهايته

فمثل هذه التدقيقات ضرورية، إذ أنه منذ نهاية القرن الخامس الهجري – أي مع ولادة أبي محمد بن نوح وحتى نهاية حياته – علما وأن وفاة والده كانت سنة 518هـ/1124م[2]، وسنّ أبي محمد حوالي اثنتين وثلاثين سنة – كانت قد تعاقبت على جزيرة شقر سلطات أربعة هي: سلطة المرابطين حتى سنة 539هـ/1144م، وسلطة ابن مردنيش حتى سنة 565هـ/1169م، وسلطة ابن سفيان الصوفي بين سنة 565هـ/1169م، وسنة 567هـ/1171م، ثم سلطة الموحّدين بداية من سنة 567هـ/1171م، وحتى أواسط العقد الثالث من القرن السابع الهجري. ولكل واحدة من هذه السلط مواقف خاصّة وتوجهات فكريّة ومذهبيّة تميّزها[3]. فأي سلطة منها خدم أبو محمد بن نوح بتولّيه القضاء. فهذا المنصب من المناصب الرّئيسية في المؤسسات الإسلامية، ويلعب صاحبه – إلى جانب دوره القضائي والدّيني – أدوار اجتماعية وسياسية.

ماذا الآن عن النقائص و<u>القضايا</u> المصاحبة لهذا الصنف من المصادر

---

[1] - أنظر ترجمته: ابن الأبار، **التكملة**، ج.I، رقم 532، ص.199. وجزيرة شقر تقع في شرق الأندلس قرب شاطبة وغير بعيدة عن بلنسية وهي جزيرة في نهر شقر وإليها ينتمي ابن خفاجة الشاعر الكبير. أنظر حولها: الحميري (ابن عبد المنعم)، **الروض المعطار**، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط.2، 1984، ص.349.

[2] - أنظر ترجمته: **نفس المصدر**، ج.I، رقم 1191، ص.418.

[3] - أنظر لمحة شاملة حول تاريخ شرق الأندلس في هذه العهود الأربعة في الدراسة التالية:
Guichard (Pierre), *Les musulmans de Valence et la reconquête (XI-XIII[e] siècle)*, T.I,. Damas 1990, pp.81-138.

و**المرتبطة بما هو خارج عن نطاق مؤلفيها** ومسؤوليتهم ولها تأثيرات على استغلالها من طرف الباحثين.

إنها أساسا القضايا المرتبطة **بتحقيق هذه الكتب** وإخراجها من وضع المخطوط إلى وضع الكتاب المنشور؛ وهي عملية تتطلب – كما هو معروف – جملة من الشروط والمهارات نلاحظ أن عدد الحاذقين لها في شيء من التّراجع في الوقت الذي نلاحظ فيه كذلك شيئا من التهافت على التحقيق والنشر وأحيانا شيئا من التسرّع.

وعدم الالتزام بشروط التّحقيق وضوابطه يؤدّي إلى نقائص كثيرة، بل إلى أخطاء؛ وكذلك التسرّع الذي من أبرز علاماته عدم السّعي إلى تقصّي المخطوطات المتوفرة حول نفس الكتاب والتي تكون موزّعة في أماكن عدّة، بل قد يقع الاعتماد أحيانا على نسخة واحدة. ومثل هذا الاعتماد ليس بالنّادر. فقد لا تكون هناك سوى نسخة فريدة مخطوطة لهذا الكتاب أو ذاك، فيتمّ "التحقيق" والنّشر اعتمادا عليها نظرا لأهميته، ورغبة في خدمة البحث العلمي؛ لكن على هذه العمليّة عندئذ أن تكون مصحوبة بجهود مختلفة تسعى إلى تفادي ما يولّده عدم وجود نسخ من مخطوطات أخرى، مثل اعتماد مصادر أخرى ألّفت بعد المصدر المُراد نشره وتكون قد اعتمدته ونقلت عنه الكثير؛ إلاّ أن هذه الجهود قد لا تُبذل وتبقى الفائدة من استغلال الكتاب "المحقق" جدّ منقوصة؛ فهذا مثلا حال مصدر أساسي في التراجم الأندلسية وقع "تحقيقه" على نسخة فريدة، وهو "كتاب أخبار الفقهاء والمحدّثين" لأبي عبدالله الخشني القيرواني الذي نشر سنة 1992[1]. فالخروم في هذه النسخة كثيرة، وبقيت على حالها في أغلب الأحيان وكان بالإمكان سدّ بعضها بما يوجد في تراجم نفس الشخصيّات التي اهتمّ بها الخشني لكن في مصادر أخرى اعتمدته ونقلت ما كتبه مثلما فعل ابن الفرضي في كتاب تاريخ علماء الأندلس، أو القاضي عياض في كتابه "ترتيب المدارك". كذلك الأخطاء في القراءة فهي كثيرة، وكان من السهل التفطّن إلى عدد لا بأس به منها.

وكما ذكرنا آنفا فإن عمليات التّحقيق تتطلّب مهارات معيّنة. وهي في حقيقة الأمر "صناعة"، وذلك في المعنى الذي يعتبر فيه الفقهاء مثلا، الإفتاء أو القضاء صناعة، إذ ليس كل فقيه قادر على أن يكون مفتيا أو قاضيا. فهذه الأنشطة لا تُجابه فقط بجملة العلوم النظريّة التي يمتلكها الفقيه بقدر ما تجابه بجملة من الخبرات عليه امتلاكها أو اكتسابها.

والتحقيق هو الآخر كذلك، إذ على المحقق أن يكون مكتسبا لجملة من الخبرات تمكّنه من التغلّب على صعوبات التي تقف أمامه في سعيه لجعله النصّ المخطوط مفهوما ومستجيبا لشروط الشروط النّشر، وهي صعوبات

---

[1] - تحقيق مع دراسة بالاسبانية من إنجاز Avila (Maria Luisa) وMolina (Luis) مدريد 1992. ونحن نلاحظ أنه في نفس السنة وقع تحقيق هذا الكتاب وتقديمه من طرف خالد سقاط في إطار عمل جامعي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبدالله بفاس.

تعترضه إجمالا على مستويات ثلاثة: مستوى مؤلف النصّ، ومستوى ناسخه، ومستوى نشره.

ففي مستويات التأليف هناك ضرورة لأن يكون المحقّق مُتفطّنا مثلا إلى الاختلافات في أساليب الكتابة بين أصحاب الانتماءات العلميّة المختلفة أو حتى بين أصحاب الانتماءات الجهويّة. فأسلوب الكتابة عند الفقهاء يختلف عما هو عليه عند الأدباء. كما أن أهل هذه الجهة أو تلك قد يتميّزون باستعمال بعض العبارات أو التراكيب؛ فهذا مُلاحظ مثلا عند أصحاب التراجم الأندلسية. كذلك عليه التفطّن إلى ما قد يختصّ به أهذا المؤلف أو ذلك من حيث إيراد المعلومات، أو اختصارها أو من حيث استعمال مصطلحات طرق تحمّل العلم، أو من حيث الهاجس الأساسي الذي يشغله في فترة ما...

أما على مستوى النسخ، فإن كان على المحقق امتلاك شيء من القدرة على التمييز بين الخطوط بصفة عامّة فإنه عليه أكثر أن يكون متفطّنا إلى ما يُميز عملية النسخ لكل مخطوط لوحده، وذلك من حيث مميزات الرسم عند الناسخ وخاصّة في كيفية كتابته للحروف المتشابهة، وكيفية وضعه لنقاط الاعجام وكذلك رسم الكلمات المطوّلة والتي قد تنقسم إلى كلمتين لكل واحدة معناها.

كذلك على مستوى النشر، فإن المُحقق مطالب بحذق جملة من المهارات تساعده على انجاز ما يروم التوصّل إليه. وما نقصده من هذه الناحية هو حذقه لكيفية اعتماد المخطوطات المتوفرة عنده والتمييز بين النسخة الأم وغيرها، وحذقه لوضع الهوامش والتمييز بين هوامش الاختلافات بين المخطوطات – وهي الهوامش الأساسية – وهوامش التوضيحات الأخرى والتي هي من اجتهاده. كذلك حذقه لاستعمال الرموز للدلالة على الخروم وحجمها وعن البياضات وعلى ما يضيفه هو شخصيا من عبارات ويُميّز بينها وبين النص الأصلي. هذا إضافة إلى ضرورة امتلاك المحقق القدرة على التفطّن إلى أخطاء المؤلف سواء منها على مستوى التراكيب أو النحو أو الأخطاء المعرفية مع شرط الإبقاء عليها في النصّ الأصلي والإشارة إليها في الهوامش.

وفي كل الحالات يجب الإبقاء على النص كما هو من حيث أخطائه واستعمالاته -حتى وإن احتوت على عبارات نابية- واقتراح الإصلاح في الهوامش[1].

---

[1] - لم نرد التوقف في كلّ ما سبق حول موضوع التحقيق وقضاياه عند أمثلة من الأخطاء والمزالق الكثيرة التي اعترضتنا ونحن نستعمل كتب التراجم، وقد كان بإمكاننا إعطاء أمثلة حول كل قضية أثرناها. ونكتفي هنا بمثال صغير، ليس بالخطير ومن السهل الوقوع فيه. فقد توقف أبو العباس الغبريني مثلا عند أهمية السند الذي يمتلكه أحد من ترجم لهم من علماء بجاية، وهو الفقيه على بن نصر المتوفى سنة652هـ/1254م، وهو سنده خاصّة في كتاب البخاري، إضافة إلى ما يرويه عامة، ليعرّج إثر ذلك على موضوع رحلة هذا الفقيه إلى المشرق وذكر حادثة اشتهرت عنه، وهو قوله أنه حضي خلال تلك الرّحلة بلقاء شيخ مسنّ جدّا شاهد الرسول محمد الذي دعا له بطول العمر. وقد علّق

ونحن هنا لسنا بالطبع في مجال تعداد الشروط اللازمة لتحقيق المخطوطات. فهي كثيرة ولم نذكر منها سوى القليل، وهو القدر الكافي في نظرنا للفت الانتباه إلى أهمية هذه العمليّة ومدى تأثير نقائصها على استغلال التراجم. فهذه الكتب تعجّ مثلا بالأسماء والتصحيف فيها منزلق سهل: أسماء الأشخاص، والمواقع الجغرافية، والكتب... كذلك هي تعجّ بالمصطلحات وبمختلف أنواع الإسقاطات، هذا إلى عدم خلوّها من التراكيب الملتوية وهو ما يتطلّب من المحقق التفطن، والحذر والتقصّي.

وما نكتبه هو فرصة لتقدير الجهود الكبيرة التي بذلتها أعداد من المحققين فأخرجت لنا نصوص ثمينة في التراجم لم يكن للبحث العلمي في مجالات عديدة من الدّراسات التاريخية أن يتقدّم بدونها، إلا أنّها فرصة كذلك لنشير إلى أن الكثير من هذه النصوص، حتى تلك التي أشرفت على تحقيقها أسماء كبيرة – محتوية على نقائص وأخطاء لها تأثيرات سلبية إذ لم يقع التفطّن إليها وإصلاحها أو على الأقلّ التساؤل حولها ولفت الانتباه إليها، خاصّة في إطار أبحاث تعتني بمواضيع دقيقة ورئيسية والاعتماد فيها كليّا تقريبا هو على التراجم.

فمن المواضيع الأساسية التي أنجزت حولها جملة من الدراسات، لكنها مازالت في حاجة إلى البحث والتعمّق، هناك مثلا موضوع ظهور المدارس في بلاد المغرب:متى كان هذا الظهور، وكيف، وفي أي منطقة من مناطقه؟ فرغم كل ما قيل حول أهمية الظاهرة بالمغرب الأقصى، فإن Robert Brunschvig بيّن أن ذلك الظهور كان في إفريقية أولا خلال العهد الحفصي، وذلك مع المدرسة الشماعيّة بين سنة625هـ/1127م،وسنة 647هـ/1249م؛ ثم ظهرت بعد ذلك في بقية جهات بلاد المغرب وكانت الأندلس هي آخر

الغبريني قائلا: «قلت: هذه رتبة عظيمة حصلت لهذا العالم، فإنه يُعدّ من التابعين، وهذه القضية معلومة النقل عن الشيخ (أي المترجم له) رحمه الله، وذكر أن سكنى هذا المعمّر، بلدة «قطنة» وهي آخر بلاد الترك من جهة اليمين عن يمين السدّ، سد اسكندر المحجوب، به يأجوج ومأجوج. وهذا سدّ يعلي المتأخرين ويلحقهم بأكابر المتقدمين نفعنا الله بهم». الغبريني (أبو العبّاس)، **عنوان الدّراية فيمن عرف من العلماء في المائة السّابعة ببجاية**، تحقيق وتعليق عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط.2، 1979، ص.141-142.

فموضوع السد لتحديد موقع مدينة هذا المعمّر يثير ملاحظتين: فالفاصلة التي وضعت بعد "المحجوب" تجعل من هذه العبارة صفة للإسكندر ويجب إلغاؤها حتى نتحصل على المعنى ما دونه. أما الملاحظة المطلوب. فسد اسكندر وضع لحجب ياجوج وماجوج ، أي منعهم من إجتياح إلى إستحضار وهذا السد يعلي المتأخرين ..." فنحن في حاجة هنا"الثانية -وهي الأهم- فتتعلق بالقول بعض عادات مؤلفي التراجم في الكتابة، وخاصة في ما يتعلق بإنهاء الاستطرادات والعودة إلى الموضوع الأصلي. فالمؤلف هنا إنتهى من موضوع السد وعاد إلى موضوعه الأصلي و هو علو صاحب الترجمة- في كل ما يرويه عامّة و في كتاب البخاري خاصّة. فالمؤلف يقدم سند هذا الشيخ - يُعليه (وهي عبارة - و ليس سد-بهذه الجملة الأخيرة تعليقاً على علوّ سند هذا الشيخ و يرى أنه سند الذين = =رغم أنه من المتأخرين (زمنيا)، وأن ذلك يلحقه بأكابر المتقدمين، أي) تقنيّة عند المحدثين والسند العال هو إجمالاً ما قلّ عدد الأشخاص فيه بين الراوي من .يكبرونه سناً ولهم بتالي سندٌ عالي من ناحية، والرسول أو صاحب كتاب من ناحية ثانية

مناطق الظهور؛ وتمّ ذلك سنة 750هـ/1350[1].

لكن ماذا نفعل عندما نقرأ في ترجمة شخصيّة علميّة رئيسية من أهل الأندلس في عصر المرابطين – وهي شخصية أبي علي الصدفي، المحدّث الكبير المتوفى سنة 514هـ/1121م، أي قبل قرنين ونصف تقريبا من ظهور المدرسة في الأندلس، وقرن من ظهورها في إفريقية – وهي الترجمة الواردة عند ابن فرحون اليعمري (760هـ/1358م-799هـ/1397م) في كتابه "الديباج المذهب"، فنجد أن صاحب الترجمة رحل إلى المشرق مفتتح سنة 481هـ/1088م «ثم عاد – يقول ابن فرحون – إلى الأندلس واستقرّ بمدرسة مرسيّة ورحل إليه الناس»[2]. وهي عودة كانت في صفر من سنة 490هـ/1096م.

وقد لفتت هذه العبارات القليلة في عددها، والهامة في مضمونها، انتباه عدد من الباحثين وفي مقدّمتهم باحثان كبيران اهتمّا بشؤون المدارس في الحضارة العربية الإسلامية، ونقصد كل من Georges Makdisi ومحمد القبلي، فتوقفا عندها وأثارا جملة من التساؤلات حولها. وهي تساؤلات آلت بهما إلى موقف يحوم في النهاية حول إمكانية هذا التواجد للمدرسة في الأندلس في العهد
المرابطي رغم شكّهم الكبير في ذلك[3].

والأمر غير ممكن قطعا. فابن فرحون مؤلف متأخر للتراجم الأندلسية؛ وأبو علي الصدفي شخصية رئيسية لها تراجم كثيرة؛ بعضها من وضع تلاميذه، كالقاضي عياض السبتي، المتوفى سنة 544هـ/1149م، والذي قصده خصيصا للأخذ عنه في مرسية[4]؛ وبعضها من وضع معاصرين له ولو لفترة قليلة كابن بشكوال (494هـ/1101-578هـ/1189م)[5]؛ وبعضها من وضع مؤلفين كبار خصّصوا له كتابا مُفردا أحصى تلاميذه وتقصى كيفية أخذهم عنه وتعلّمهم عليه كابن الأبار (595هـ/1199م-658هـ/1260م)[6]؛ وغير هؤلاء من أصحاب كتب التراجم وكلهم توفّوا قبل ابن فرحون.

---

[1] - أنظر: Brunschvig (Robert), « Quelques remarques historiques sur les madrasas de Tunisie », *La Revue Tunisienne*, 1931, pp.261-285.

[2] - ابن فرحون (اليعمري)، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، دار الكتب العلميّة، بيروت 1932، ص.105.

[3] - Makdisi (Georges), « The Madrasa in Spain : some remarks », *R.O.M.M* (Revue de l'Occident musulman et de la méditerranée), N°15-16, 2e Tri. (1973), pp.153-158.

- القبلي (محمد)، «قضية المدارس المرينية: ملاحظات وتأملات»، ضمن كتابه **مراجعات حول المجتمع والثقافة في العصر الوسيط**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1987، ص.66-78.

[4] - أنظر ما قاله بنفسه عن هذا الموضوع: القاضي عياض السبتي، **الغنية**، دراسة وتحقيق محمد بن عبد الكريم، الدار العربية للكتاب، تونس 1978، ترجمة أبي علي، رقم 47، ص.193.

[5] - **الصلة**، ج.I، رقم 330، ص.143.

[6] - وسمّى كتابه: **المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي**، نشر إبراهيم الأبياري، القاهرة، 1989.

وما نلاحظه هو أنه لا أحد من أصحاب هذه الكتب ذكر مدرسة مرسية واستقرار أبي علي الصدفي للتدريس فيها بعد عودته من المشرق. بل لا أحد من المصادر الأندلسية – ولا غيرها – بجميع أصنافها كانت له إشارة ما حول وجود مدرسة في مرسية في نهاية القرن الخامس الهجري؛ وقد كان لنا إطلاع على عدد كبير من هذه المصادر.

فنحن بلا شكّ أمام قضية نسخ، أو قضية تحقيق، تتعلق بمخطوط أو مخطوطات "كتاب الديباج المذهب"، أي قضية تصحيف وقعت في مرحلة من المراحل؛ تصحيف مسّ عبارة تُشبه – من حيث رسم حروفها – عبارة "مدرسة"؛ وبمقارنة مقاطع التراجم التي تناقلتها المصادر بعضها عن بعض – كما هو عادتها في أغلب الأحيان– وخاصّة منها ما تعلق بعودة أبي علي واستقراره بمرسية تبيّن لنا أن هذه العبارة هي بلا شكّ عبارة "مدينة" التي تكون قد صحفت إلى "مدرسة".

والأمر في ترجمة أبي علي قد يكون هيّنا إذ هو يتعلّق بعبارة واحدة، رغم أنها تمسّ قضية جوهريّة؛ فماذا عندما يكون متعلقا بالقسم الأوفر من الترجمة، وتكون هذه الترجمة لشخصية مغمورة لكن كشف الغُبار عنها – بفضل التراجم – يُمكّن من إضافات علميّة هامّة بواسطة المقاربات الحديثة إلى درجة أنها إضافات قد تُغيّر شيئا من بعض الصور النمطية القائمة بقوّة؛ خاصّة وأن هذا الغبار يتجاوز حدود هذه الشخصيّة ليلف كامل الفترة التي عاشت فيها والتي هي في حاجة إلى مُراجعات كثيرة.

إن الفترة المقصودة هي فترة عصر المرابطين، الذي يمتدّ إجمالا بين سنة 430هـ/1038م و541هـ/1156م. والترجمة المقصودة هي ترجمة أبي الحجاج يوسف بن موسى الكلبي الضرير – أصيل مدينة سرقسطة في شمال الأندلس والمتوفى سنة 520هـ/1126م – كما وردت في المصدر الرّئيسي حولها، وهو كتاب "الصلة" لأبي القاسم بن بشكوال المذكور آنفا والمعاصر لهذه الشخصيّة[1]. وهذا الكتاب متداول بين أيدي الباحثين في نشرة جدّ مقبولة، كانت قد صدرت منذ سنة 1955، ومع ذلك فهي نشرة لم تخلو من أخطاء، أحيانا جسيمة، كما هو الحال مع ترجمة أبي الحجاج.

فبعد ذِكر اسم هذه الشخصيّة على النحو الذي أوردناه يواصل ابن بشكوال قائلا في بقيّة الترجمة وقدرها أربعة أسطر لا غير: «له سماع من أبي مروان بن سراج، وأبي على الجبّائي وغيرهما. وكان من أهل التبحّر والتقدّم في علم التّوحيد والاعتقادات وهو آخر أئمة العرب فيه. أخذه عن أبي بكر الرّازي وكان مختصّا به، وله تصانيف حسان وأراجيز مشهورة وانتقل أخيرا إلى العدوة وسكن حضرة السلطان. توفي فجأة في سنة عشرين وخمسمائة».

[1] - الصلة، ج.II، رقم 1509، ص.644.

هذا هو كلّ الترجمة. وهي ترجمة عظيمة الفائدة نظرا لأهمية هذه الشخصيّة على أكثر من صعيد وأهمية ما يتعلق بها؛ إلا أن كل ذلك يذهب هدرا إذا ما اكتفينا بما فيها للوقوف على هذه الأهمية، وهو ما كان عليه الحال إلى وقت ليس بالبعيد، أي حتى ظهور تراجم أخرى لأبي الحجاج وأساسا ترجمته عند القاضي عياض السبتي تلميذه[1] وحتى شيوع المقاربات الحديثة في التعامل مع التراجم وهو ما حاولنا تطبيقه في أطروحتنا ومكّننا من التفطّن إلى أهميّة هذه الشخصيّة. والموطن الأوّل للأهميّة فيها يكمن في اختصاصها العلمي المنكب على علم التوحيد والاعتقادات، فهي إذن شخصية ضالعة في علم الكلام[2]، ويكمن كذلك في توجّهها في ذلك وهو توجّه أشعري محض.

ويُساهم في إهدار هذه المعلومات عاملان رئيسيان صاحبا هذه الترجمة، أحدهما مرتبط بالمؤلف والآخر متعلّق بالنشر. فالمؤلف لم يسع إلى تقديم بعض معلوماته في أوضح ما يُمكن من العبارات وإن كان في الواقع أمينا فيما قدّمه. وما نقصده هو قوله أن أبا الحجاج «انتقل أخيرا (أي في آخر مرحلة من حياته) إلى العدوة وسكن حضرة السلطان». فالقول أنه انتقل إلى المغرب الأقصى – وقد استعمل ابن بشكوال ذلك في عدّة تراجم – وأنه سكن مرّاكش حضرة السلطان، كان يكون أوضح وأكثر جلبا للانتباه. ومرّاكش آنذاك هي عاصمة المرابطين وفيها أميرهم علي بن يوسف منذ سنة 500هـ/1106م. وقد لا يكون الأمر بريئا.

أمّا الإهدار بسبب النّشر، فنلاحظه في ثلاثة مواقع من هذه الترجمة على الأقلّ. وأوّل هذه المواقع هو ما نجده فيها من أبا الحجاج له سماع من أبي علي الجبائي، إذ لا يوجد شيخ أندلسي – ولا حتى مغربي – بهذه الكنية والنسبة التي تصاحبها في زمن أبي الحجاج. وقد تقصّينا الأمر طويلا. أما إذا فكّرنا في أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة في البصرة، فهذا بالطبع غير ممكن فأبو الحجاج لم تكن له رحلة إلى المشرق، وحتى وإن كانت فالفارق الزمني شاسع بين الرجلين، إذ عاش أبو علي بين سنة 235هـ/849م، وسنة 303هـ/915م[3]، في حين عاش أبو الحجاج خلال النصف الثاني من القرن الخامس الهجري. وتوفي– كما ذكرنا – سنة 520هـ/1126م. فهناك إذن تصحيف في الاسم، ونعتقد أن المقصود هو أبو علي الجيّاني، أحد كبار شيوخ الرّواية بالأندلس والمتوفى سنة 498هـ/1105م[4]. فالتشابه كبير في رسم كلا النسبتين: الجبائي والجيّاني.

---

1 ـ عياض، الغنية، ذُكر سابقا، رقم 97، ص.282.

2 ـ سمّاه عياض في بداية الترجمة «يوسف بن موسى الكلبي، المتكلم، النحوي، أبو الحجاج الضرير».

3 ـ أنظر حول أبي علي الجبائي: Gardet (L.), « Al-Djubbā'ī », T.II, pp.584-585.

4 ـ يعرف كذلك باسم أبي علي الغساني الذي نجده بكثرة في طيات التراجم، وهو شخصية محورية في ميدان الرّواية وانتقال المعرفة في الأندلس أواخر القرن الخامس الهجري. ترجم له الكثيرون.

ويتعلّق ثاني هذه المواقع بالقول أن أبا الحجاج هو «آخر أئمة العرب» في التبحّر والتقدم في علم التوحيد والاعتقادات. فهذا القول فيه تصحيف كذلك وهو يتعلّق بعبارة «العرب»، والصحيح هو «المغرب»، إذ أن نفس هذه العبارات تقريبا استعملت في ترجمة أبي الحجاج عند القاضي عياض السبتي.

والصيغة التي وردت العبارة في إطارها هي من الصّيَغ المستعملة بكثرة في كتب التراجم، وهي صيغة مُبالغة مقصودة للدلالة على مدى تقدم الموصوف بها في علم من العلوم وبروزه فيه في عصره وفي جهته. فأبو الحجاج كان إذن أكبر المتقدّمين في بلاد المغرب في علم التوحيد والاعتقادات. وهذا العلم في جوهره هو كما ذكرنا علم الكلام في الواقع، إلا أن أهل السنة لا يحبّذون هذه التّسمية ويفضلون تجنبها بواسطة تسميات أخرى كالتي استعملت في هذه الترجمة، أو قولهم أصول الدين، أو غير ذلك. وهذا العلم هو من العلوم التي اختلفت إزاءها مواقف المسلمين ولم يحظ أبدا بالإجماع عندهم[1].

فقد عرف عن الأندلسيين عدم اندفاعهم وراء هذا العلم وقلّة اهتمامهم به. فهذا على كل حال ما أكده أبو محمد بن حزم وهو يكتب في فضائل الأندلس ليلة ولادة أبي الحجاج، إذ نجد عنده قوله: «وأما علم الكلام، فإن بلادنا – وإن كانت لم تتجاذب فيها الخصوم ولا اختلفت فيها النحل فقلّ لذلك تصرّفهم في هذا الباب – فهي على كلّ حال غير عريّة عنه»[2].

أمّا الصورة التي ترسّخت حول مواقف المرابطين من هذا العلم فهي صورة الكراهية الشديدة له والعمل على تجنّب علمائه، بل ملاحقتهم. فهذا على كلّ حال ما أشاعه حولهم نصّ مشهور لعبد الواحد المرّاكشي (581هـ/1185م-647هـ/1249م) في كتابه "المعجب"[3] وتبناه قولدزيهر(I.Goldziher) في دراساته[4].

وقد جمع أبو الحجاج الأمرين. فهو من ناحية أولى أندلسي الأصل والتكوين ولم تكن له رحلة إلى المشرق، ومن ناحية ثانية قضى معظم حياته – إن لم يكن كلها– في ظل المرابطين. فعمّن أخذ إذن هذا العلم وبرع فيه؟ إنّنا نجد إجابة على ذلك في هذه الترجمة. فهي قد ذكرت في وضوح تام أن أبا الحجاج أخذ علم التوحيد والاعتقادات عن أبي بكر الرازي، وأنه كان

أنظر مثلا: عياض، الغنية، رقم 48، ص.201؛ الصلة، ج.I، رقم 329، ص.141؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر- ، بيروت 1969، ج.II، رقم 195، ص.180.

[1] - كتب أبو الحسن الأشعري (ت.324هـ/936م) رسالة **استحسان الخوض في علم الكلام**، وكتب أبو حامد الغزالي (ت.505هـ/1111م) رسالة **إلجام العوام عن علم الكلام**.

[2] - ورد عند المقري، **نفح الطيب**، ذُكر سابقا، ج.III، ص.176.

[3] - عبد الواحد المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، ضبط وتصحيح وتعليق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، دار الكتاب، الدار البيضاء، ط.7، 1978، ص.252-255.

[4] - راجع الإحالة 34.

مختصا به. فمن هو أبو بكر الرّازي؟ إنه الإهدار الكبير في هذه الترجمة. فالاسم قد لحقه التصحيف وأصبح نكرة فغابت عنا حقيقة هذا الشيخ المتكلم وتغيب بالتالي حقائق أخرى مرتبطة به.

إن المقصود هو أبا بكر المرادي، وليس الرّازي، كما هو واضح عند القاضي عياض السبتي في ترجمة أبي الحجاج، حيث ذكر أن هذا الأخير روى عن «الفقيه أبي بكر المرادي شيخه وعنه كان أخذ كثيرا»[1]. وقد ذكر عياض في هذه الترجمة بعض مؤلفات المرادي التي رواها أبو الحجاج وهي في علم الاعتقادات.

والمرادي شخصيّة ترجم لها ابن بشكوال في الواقع، لكنه جعله في فئة الغرباء وهي تسمية شاملة لغير الأندلسيين القادمين من جهات إسلامية أخرى وكانت لهم إقامة بالأندلس حتى وإن كانت دائمة إذ هم لم يولدوا بها. فنتبين من خلال ترجمته هذه أن المرادي قيرواني، وأنه زار قرطبة سنة 487هـ/1094م، وأنه توفي بالصحراء سنة 489هـ/1096م. وقد ذكر ابن بشكوال أن المرادي كان «عالما بالفقه وإماما في أصول الدين»[2].

فأبو الحجاج اختصّ بالمرادي، وعنه أخذ علم التوحيد والاعتقادات، أو ما يسمّى أصول الدين. وقد زاد القاضي عياض في تحديد توجهات أبي الحجاج في هذا العلم فقال أنه «كان من المشتغلين بعلم الكلام على مذهب الأشعرية ونظّار أهل السنّة»[3]. فأبو الحجاج أشعري، وشيخه المرادي لاشك كذلك؛ والأمر في شأن هذا الأخير غير مستغرب إذ بيّنت الدّراسات أن القيروان كانت من أهم معاقل الأشعريّة في النصف الأوّل من القرن الخامس الهجري[4]، إن لم يكن أهمها في رأينا.

إن كل ذلك لا نتبيّنه في شأن أبي الحجّاج إذا ما اعتمدنا ترجمته عند ابن بشكوال في النشرة الأكثر تداولا لكتابه وذلك بسبب هذا التّصحيف، فتضيع معطيات هامّة حوله وتضيع معها ما يتولّد عنها من استنتاجات. فكونه مثلا مُهتمّا بعلم الكلام، وأشعريا، ثم يختار الانتقال إلى مرّاكش عاصمة المرابطين ليستقرّ بها، أمر لافت للانتباه، و"نتذكر" عندئذ أن المرادي نفسه – والذي يعرف كذلك بأبي بكر الحضرمي – انتقل هو الآخر منذ مدّة إلى عاصمة المرابطين الأولى، وهي مدينة أزكي، بطلب من أمير المرابطين الأسبق، وهو أبو بكر بن عمر، فولاه قضاءها وتوفي بها وهو يمارس هذه

---

[1] - الغنية، رقم 97، ص.282.

[2] - الصلة، ج.II، رقم 1326، ص.572.

[3] - نفس الإحالة 57.

[4] - أنظر دراسات H.R. Idris: « Essai sur la diffusion de l'aš'arisme en Ifriqiya », *Les Cahiers de Tunisie*, N°1, (1953), pp.126-140.

كذلك: الهنتاتي (نجم الدين)، «تطور مواقف علماء المالكية بإفريقية من الخوض في المسائل الكلامية وتبنّيهم للعقيدة الأشعرية»، مجلة معهد الآباء البيض للغات العربية *I.B.L.A.* (تونس)، العدد 170، (1992)، ص.297-322.

الخطة سنة 489هـ/1096م[1]. وتصبح بذلك تساؤلاتنا مشروعة إزاء الصورة التي رسمها عبد الواحد المرّاكشي حول كراهية المرابطين لعلم الكلام والمتكلمين، بل أن التساؤلات قد تمتدّ إلى الكيفية التي أشار بها ابن بشكوال في ترجمة أبي الحجاج إلى المرابطين وعاصمتهم، وقلنا أنها لم تكن ربما كيفية بريئة.

II-من حيث الصورة العامة التي تعطيها هذه المصادر حول النّخب العلميّة:

يلاحظ المُطالع لتراجم النّخب العلميّة أن الانطباع الذي يحصل له وهو يقرأ أيّة ترجمة كانت تقريبا هو انطباع إيجابي حول صاحبها، وأن الصورة هي إجمالا لمّاعة، ومن النادر أن يحصل له العكس. والأسباب في ذلك كثيرة في الواقع، منها ما هو كامن فيما يمكن أن نُسمّيه لا وعي المؤلفين للتّراجم، ومنها ما هو مقصود وصادر عن وعي تامّ بها؛ هذا إضافة إلى أسباب أخرى هي أقرب إلى الأسباب الأخلاقية.

فمؤلفو التراجم مدفوعون إلى إعطاء صور إيجابية لأنهم يترجمون لحملة العلم عامّة وحملة الدّين خاصّة؛ والدّين يؤخذ خلفا عن سلف، وترسخ بالتالي في لاوعي هؤلاء المؤلفين أن حامله لا يمكن أن يكون إلاّ ثقة، مأمونا، ذا أخلاق عالية، ويجب أن يقتدى به. وفي هذا الجانب الأخير يتدخّل الوعي في رأينا ليعمل على الاحتفاظ فقط بما هو إيجابي في حياة الشخصيّة المُترجم لها والعمل على إبرازه، وحتى على تضخيمه للحثّ على الاقتداء؛ في حين يقع التغافل عن مشاكل أو قضايا يكون قد تعرّض لها أو تسبّب فيها. وقد كان مؤلفو التراجم على وعي تام بهذا الانتقاء وبهذه المقاصد، وقد عبّر العديد منهم عن ذلك بكلّ وضوح.

فهذا أبو العباس الغبريني (644هـ/1246م-714هـ/1314م) ينساق مثلا في كتابه "عنوان الدّراية" إلى الحديث عن محنة أبي الوليد بن رشد الفيلسوف (520هـ/1126م-595هـ/1198م) في ترجمة صديق هذا الأخير وزميله في المحنة أبي عبدالله محمد بن إبراهيم الأصولي الذي كان شخصية دينيّة من طراز رفيع (ت.612هـ/1215م) فأعطى بعض التفاصيل، وهي ليست كثيرة في الواقع، وليست مشوّهة لصورة هذين العالميْن، لكن مع ذلك نجده يقول، في اعتذار واضح: «ولولا صورة استطراد الكلام ما ذكرتُ هذا، لأنني مازلت **أنقد** على من يذكر فضل أهل العلم، ثم يغمز في شأنهم، ويشير إلى القادح فيهم؟ فلا أريد أن أذكر إلاّ الخير إذ أريد الإصلاح ما استطعت»[2].

[1] - أنظر: De Moraes Farias (Paulo Fernando),« The Almoravides, some questions concerning the caracter of the movement during its periods of closest contact with the western sudan », dans *Bulletin de l'institut Fondamental d'Afrique Noire* (B.I.F.A.N.), serie B, T. XXIX, 3-4, (1967), pp 794-878 (p.847 et sq).

[2] - الغبريني، **عنوان الدراية**، ذكر سابقا، ص.211.

فهو يعتبر تلك التفاصيل التي مدّنا بها – وهي كما ذكرنا قليلة – نوعا من زلة لسان، وانسياق في الحديث خرج به إلى ما يجب عليه ذكره وإلى الحياد عن الأهداف التي رسمها لنفسه من الاهتمام بالتراجم والتي تتلخّص في إعطاء صورة معيّنة يقتدى بها.

وما قاله أبو العباس الغبريني، وهو مغربي، يجد تأييدا له عند مؤلف مشرقي إذ يتّفق معه في نفس الرؤية إلى الهدف من التراجم والتي هي في الواقع رؤية مشتركة بين كلّ مؤلفيها؛ وهذا المؤلف هو تاج الدين السبكي (ت.776هـ/1374م) في كتابه "طبقات الشافعية". فنجد عنده تعبيرا عن نفس الهواجس، بل يزيد بعضها توضيحا.

فالسّبكي انجرّ هو الآخر إلى إعطاء تفاصيل حول محنة عالم شافعي وأشعري كبير، هو أبو بكر بن فورك (ت.406هـ/1015م)، لكنه استرجع في نوع من الاعتذار فقال: «اعلم أنّه يعزّ علينا شرح هذه الأمور لوجهيْن [أحدهما] أن كتمانها وسرّها أولى من إظهارها وكشفها لما في ذلك من فتح الأذهان لما هي غافلة عنه مما لا ينبغي التفطّن له؛ [والثاني] ما يدعو إليه كشفها من تبيين معرة أقوام وكشف أعوارهم وقد كان الصّمت أزين...»[1].

فهذه الكتب تعمل على كتمان – والعبارة للسبكي – كلّ ما تراه مُخلاّ بصورة العالم، وهي صورة مستبطنة لدى مؤلفيها لا ترى في العالم سوى شخصا ممتلكا لصفات عالية وبعيدة عن كلّ ما يُشين لأنه أحد حملة الدين، وأنّ الدين ترك أثره فيه وهذب أخلاقه وبالتالي يجب الإقتداء به.

وقد تضافرت لترسيخ هذه الصورة واستبطانها عوامل كثيرة ووسائل مختلفة اجتهدت في ذلك على مرّ السنين. ولعلّ هذه الوسائل وأكثرها نجاعة هو ميدان الحديث من ناحية، وما يكتبه العلماء أنفسهم من ناحية ثانية. فمن الأحاديث المشهورة في هذا الشأن الحديث القائل أن «العلماء ورثة الأنبياء» والحديث القائل «يَحمل هذا العلم من كل خلف عدوله».

أما العلماء فقد تكررت لديهم التأكيدات على ادوار العلماء وما يتحلّون به من صفات، من ذلك مثلا ما قاله الخطيب البغدادي (392هـ/1001م-462هـ/1096م) من أن الله «جعلهم خلفاءه في أرضه و حجّته على عباده واكتفى بهم عن بعثة نبي وإرسال نذير. وقرن شهادتهم بشهادته وشهادة الملائكة، فقال: (شهد الله أن لا إله إلاّ هو والملائكة وأولو العلم) [2]».

فلا يمكن إذن لورثة الأنبياء، ولمن جعلهم الله حجة على عباده، وجعلهم في مرتبة الملائكة إلا أن يكونوا مكتملي الصفات وذوي سلوك لا غبار عليه يدفع إلى الاقتداء بهم. تبعا لذلك، فإنه إذا امتلك المُترجم له صفات من التي تعتبر سلبيّة، أو شارك في أحداث ملتبسة فإنه على المؤلف عدم تسجيلها في الترجمة وذلك حتى لا يقع التفطّن إليها وتنتشر عند الناس، وحتى

---

[1] - السبكي (تاج الدين)، طبقات الشافعية الكبرى، المطبعة الحسينية، القاهرة، د.ت.، ج.III، ص.53.
[2] - آل عمران (III)، آية 18.

يقع نسيانها؛ بل أن الاكتفاء في ذلك حتى بالإشارات الخفيفة مكروه وذلك حتى لا ينساق ذهن القارئ وراء تفسيرات وتأويلات قد تحط من صورة المُترجم له.

لكن علينا أن نتوقف كذلك عند ذلك السبب الثاني الذي يذكره السبكي ويرى أنه دافع هو الآخر إلى عدم ذكر الأحداث المُخلّة بصورة العالم وإلى الإعراض عن كلّ ما هو سلبي في حياته، إذ هو بالذّات السبب الأخلاقي الذي أشرنا إليه آنفا. فإظهار السّلبيات، هو كما قال السبكي كشف لمعرّة الناس وإظهار الأعوار؛ فهي بالتالي نوع من الغيبة، أو نوع من النميمة وفي أفضل الحالات هو كشف وهتك للستر وانتهاك ربما للأعراض. وهذه كلّها رذائل من وجهة نظر أخلاقيّة ودينيّة نهى عنها الدين واعتبرها مُخلّة بأخلاق مرتكبيها، والدين يوصي بالتستّر على عيوب النّاس؛ هذا فضلا عن زاوية أخرى في النظر إلى المُترجم له. فهذا الأخير هو إنسان ميّت، وقد ترسّخ في الضمير العميق للمسلمين – وفي الواقع لكل الشعوب – إذ لا يُذكر الميّت إلاّ بخير.

كلّ هذا يفضي بالطبع إلى القول بأن الباحث يتعامل من خلال التراجم، وفي المجمل، مع **صور مشوّهة من النّاحية التاريخية**. والتّشويه التّاريخي يتمثّل في عدم إظهار الشيء قصدا على حقيقته الكاملة إذ أن هذه الصور وقع تجميلها. فرغم المفارقة في استعمال العبارتين فإن هذا التجميل تشويه عند المؤرخ.

والتّجميل له طرقه الكثيرة، لعلّ من أبرزها في المقام الأوّل هو ما ذكرناه حول الإعراض عن ذكر الصفات السلبية، أو الإشارة إلى السلوكيات المُريبة، أو تفادي الحديث عن المواقف المحرجة، والتي قد لا تتضمّن في الكثير من الأحيان أي حطّ من صورة العالم إلاّ من بعض الزوايا المعيّنة، والتي هي زوايا لا تحظى بالإجماع، ومع ذلك يقع الإعراض عنها.

فنحن نقرأ مثلا **ترجمة أبي عمر الطلمنكي**، المُشار إليه آنفا، وهي ترجمته عند ابن بشكوال في كتاب "الصلة"، فنجد ما يلي حول نهاية حياته: «سكن قرطبة وأقرأ الناس بها محتسبا، وأسمعهم الحديث والتزم الإمامة بمسجد مُتعه منها – ثمّ خرج إلى الثّغر فتجوّل فيه وانتفع النّاس بعلمه. وقصد بلده في آخر عمره فتوفي فيها بعد طول التجوّل والاغتراب»[1]. فالانطباع الذي يحصل لنا هو أنها نهاية عادية، فلا نشعر البتّة أن الشخص تعرّض لمحنة، ولا للمحاكمة والإبعاد عن قرطبة. فجعل ابن بشكوال ذلك خروجا عن طواعية، وجعل الإبعاد تجوّلا واغترابا في منطقة الثّغر، مع العلم أن طلمنكة – بلد أبي عمر والتي توفي بها – هي بالفعل من مواقع الثغور وبالتحديد ما يسمى الثّغر الأوسط. فقد ذكر ابن عبد المنعم الحميري أنها لا تبعد سوى عشرين ميلا عن وادي الحجارة = إحدى مدن الثّغر الرّئيسية =

[1] - الصلة، ج.I، رقم 92، ص.48.

وإن منها أبا عمر الطلمنكي[1]. فابن بشكوال لم يُخط فيما قدّمه من معلومات إلاّ أنّه قام بتجميلها بالاقتصار على جوانب فقط وإخفاء أخرى.

ومع ذلك، فإن ما وقعت مؤاخذة أبي عمر عليه، فتعرّض لتألّب جماعة من الفقهاء ضدّه، قد يُحسب له عند البعض لا عليه، ولو نجح فيه لأدى إلى مدحه والتنويه به؛ فهو قد اتّهم بالدّعوة إلى "سلّ السيوف" ضدّ الحكّام – وهم أمراء الطوائف في الأندلس آنذاك – والثورة ضدّهم[2]. إلاّ أن مثل هذه الدّعوة لم تكن مقبولة عند الفقهاء حتى وإن جار الحكّام وظلموا. فابن بشكوال – الذي هو أقرب إلى الزّاهد منه حتى إلى الفقيه المتوسّط – يرى من واجبه إخفاء مثل هذه المعلومات. فهي إن صحّت في شأن أبي عمر فإنّها تمثّل موقفا غير مقبول منه وقادح فيه من زاوية نظر الفقهاء؛ وإن لم تصحّ فهي سبب "محنة"، تحسب له بلا شكّ، إلاّ أنّه لا مجال للحديث عنها «لما في ذلك – قال السبكي – من فتح الأذهان لما هي غافلة عنه ممّا لا ينبغي التفطّن له»[3].

وكما ذكرنا آنفا فإنّ "التجميل" قد يقع بطرق عديدة، وبإمكاننا التوقف عند طريقتين أخريين منها. أما الأولى فهي مكمّلة في الواقع للتي كنا بصدد الحديث عنها والمتعلقة بالإعراض عن ذكر معلومات معيّنة؛ وتتمثّل في العمد إلى استعمال عبارات غامضة، وربّما حتى مُظللة – لما لها من إمكانيات التأويل في معاني مختلفة – وذلك عندما يجد المؤلف نفسه أمام حقائق تاريخيّة مشهورة لا يمكنه نكرانها لكنه يرى أنها – أحيانا من وجهة نظر شخصيّة بحتة – مُخلّة بصورة معيّنة للعالم أو أنّها قد تفتح الأذهان لما هي غافلة عنه على حدّ عبارة السبكي التي كرّرناها.

فلو عدنا إلى كتاب "الصلة" لابن بشكوال مرّة أخرى وقرأنا فيه ترجمة الفقيه الكبير <u>أبي محمد بن حزم</u> (484هـ/994م-456هـ/1069م) فإنّنا لن نجد فيها أيّة عبارة واحدة واضحة تدلّ على أنّه ظاهري المذهب، فضلا عن أنّه المجدّد لهذا المذهب والذي منحه دفعا كبيرا في أندلس القرن الخامس الهجري. فلا نجد إلاّ إكتفاءً بالقول أنه «كان حافظا عالما بعلوم الحديث وفقهه مُستنبطا للأحكام من الكتاب والسنّة، مُتفنّنا في علوم جمّة»[4]. فصفات العلم بفقه الحديث، واستنباط الأحكام من الكتاب والسنّة، والمقصود الاستنباط المُباشر، هي بالفعل صفات أساسية يتحلى بها الظاهريّة لكنها من ناحية هي غير كافية من حيث تعداد صفاتهم، ومن ناحية ثانية هي صفات بإمكان أصحاب أيّ مذهب الإدعاء بانطباقها عليهم إذا ما أُخذت في معانيها العامة. فكلّ العلماء الكبار على اختلاف مذاهبهم لهم علم بفقه الحديث وبإمكانهم الاستنباط من الكتاب والسنّة.

---

[1] - الحميري، الروض، ذُكر سابقا، ص 393 .

[2] - أنظر مقالنا المذكور في الإحالة 21 أعلاه.

[3] - أنظر الفقرة المنقولة عن السبكي أعلاه، ص26.

[4] - الصلة، ج.II ، رقم 891، ص.395.

والأمر هيّن في شأن أبي محمد بن حزم لأنه من الشخصيات المشهورة والتي ترجم لها الكثيرون، وكتب هو بدوره الكثير، لكن الأمر له تبعات خطيرة في ميادين البحث الدقيق عندما يتعلّق الحال بشخصيات بقيت مغمورة رغم تأثيرها الكبير. فمن أبرز الأمثلة على ذلك مثال الشيخ **أبي بكر بن بريال الحجاري الأندلسي** (416هـ/1025م-502هـ/1108م). فلا شيء يدلّ على أنه ظاهري في أيّة ترجمة من التراجم التي نعرفها له، بل إن ترجمته عند ابن بشكوال ترجمة باهتة من حيث ما تعكسه حول مكانته في الفقه وفي ميدان الرّواية إذ له في هذين الميدانين مكانة بارزة نكتشفها في ترجمته عند تلميذه أبي محمد بن عطيّة الغرناطي (481هـ/1088م-541هـ/1156م) الذي روى عنه عددا هامّا من الكتب. فقد اكتفى ابن بشكوال بالقول بعد ذكر أسماء بعض أساتذته أنه «كان نبيلا حافظا ذكيا أديبا شاعرا محسنا»[1]. هذه هي صفاته العلميّة عند ابن بشكوال، والتي لم يُضف إليها ابن عطيّة أي شيء سوى قائمة من الكتب رواها عنه[2]. وعلينا التفطّن إلى معلومات عارضة وردت في ترجمة أحد تلاميذه في مصدر مشرقي حتى نكتشف أن أبا بكر الحجاري ظاهري وأنه تلميذ لأبي محمد بن حزم[3].

أما الطريقة الأخرى في التّجميل، والتي نضمّها إلى ما سبق، فهي في الواقع أقلّها خطرا رغم أنّها لا تخلو من انعكاسات سلبية على صعيد البحث؛ وهذه الطريقة تتمثّل في **الإطناب في إغداق الصفات** والألقاب المادحة علميا واجتماعيا، وهو منحى تكثّف عند مؤلفي التراجم مع التقدّم في الزمن إلى درجة التّساؤل عن معنى تلك الصفات وحقيقتها. فكلّ ترجمة تقريبا عند أبي العباس الغبريني تبدأ بوصف صاحبها بأنه "شيخ فقيه"؛ فقد وصف بها 102 من الشيوخ المُترجم لهم من جملة 108[4]. وجلّ الشيوخ عنده هم كذلك علماء مُتقون وفضلاء...[5]؛ وهذا بالطبع له تأثيره في ميدان البحث الدقيق عندما نريد وضع الجداول وإقامة إحصائيات ورسوم. فهل أن كلّ الشيوخ عند الغبريني في كتابه هم فقهاء حقا، وإلى أيّ درجة؟ أم أن الأمر في إطلاق تلك الصفة عليهم لا يعدو أن يكون "عادة" اجتماعية يتمّ بواسطتها تشريف الشخصيات الحاملة لشيء من العلوم – وخاصّة الدينيّة منها أو ما اتّصل بها – مهما كانت درجتها حتى وإن كانت قليلة.

---

[1] - الصلة، ج.I، رقم 825، ص.366.

[2] - ابن عطيّة (أبو محمد)، فهرس، تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1980، رقم 22، ص.99.

[3] - إحسان عباس، أخبار وتراجم أندلسية مستخرجة من معجم السفر لأبي طاهر السلفي، دار الثقافة، بيروت، ط.2، 1979، ترجمة أبي محمد بن مرزوق، رقم 28، ص.51-52.

[4] - أنظر الغبريني، عنوان الدراية، ذُكر سابقا، والستة المتبقون هم أصحاب الأرقام: 4، 5، 15، 26، 35، 39.

[5] - ذكر الغبريني 13 صفة لأحد المترجمين لهم. نفسه، أنظر رقم 92، ص.298.

إلاّ أنّه مع جهود التّجميل هذه ومع ما يُكال لأصحاب التراجم من عبارات المدح وما يقع من سعي لإخفاء نقائصهم، فإن ما يؤدّي إلى شيء من القدح فيهم والتذكير بهذه النقائص قد يقع رغم ذلك، وليس من النّادر أن يتحصّل الباحث على صور فيها الكثير مما يُخالف ما أُريدَ ترسيخه.
إنّنا لن نتحدّث هنا عن الانتقادات الموجّهة إلى النّخب العلميّة بصفة عامّة – أو إلى بعض الجماعات منها، كالفقهاء بصفة خاصّة – والصادرة في كتابات مختلفة عن جهات عديدة كالشعراء والأدباء، وحتى بعض الفقهاء أنفسهم[1].
كذلك لن نتحدّث عن حالات بعض المؤلفين ممن يمكن اعتبارهم "متطفّين" على التراجم فجعلوا منها وسيلة ارتزاق بابتزاز معاصريهم، فتلاعبوا بها، كما فعل الفتح بن خاقان (ت.525هـ/1130م) مثلا في كتابيْه: "قلائد العقيان"، و"مطمح الأنفس" عندما ترجم للفيلسوف أبي بكر بن باجة[2].
كما لا يمكن الحديث كذلك عمّا تضمّنته بعض المؤلفات المشهورة والتي هي من صنف التراجم إلاّ أن أصحابها سلكوا فيها مسلك أصحاب الحديث في الجرح والتعديل أكثر من مسلك أصحاب التراجم الملتزمين بمُحدّدات الترجمة كما استقرّت عند عامّتهم[3].
فحديثنا هو بالتالي حول هذا الصّنف الأخير من المؤلفين أساسا، فرغم جهد التّجميل الذي نلاحظه لديهم، فإن "وجه" التراجم، في أحيان عدّة، له "قفا". هذا القفا يلوح لنا من خلال بعض المظاهر في تعاملهم مع التراجم. وخاصّة منها مظهران.
أمّا **المظهر الأوّل** فيتمثّل في ذلك **الاقتضاب المُحيّر** الذي يكتفي به بعض مؤلفي التراجم في التعريف بشخصيّات مشهورة، بل أحيانا هي شخصيّات عاصروها وعرفوها جيّدا، وكان بالإمكان أن يتحدّثوا عنها طويلا بما هي أهل له. ونظرا لما في الاقتضاب – والذي يكون أحيانا مُبالغا فيه – من إخلال بصورة المُترجم له إذ ستكون صورته منقوصة وفاقدة لما من شأنه أن يلفت النّظر إلى قيمته أو يزيد في إبرازها – فعلينا أن نرى فيه تعبيرا عن موقف ما من صاحب الترجمة، والذي لا يمكنه أن يكون إلاّ موقفا مُحترزا أو ناقدا أو غير ذلك من المواقف السلبيّة. فهناك مثلا اقتضاب مُحيّر جدّا في ترجمة أبي محمد بن عطيّة الغرناطي (481هـ/1098م-543هـ/1149م) عند مُعاصره أبي القاسم بن بشكوال (494هـ/1101م-578هـ/1183م) في كتاب "الصلة". فهذه الترجمة لم تتجاوز – على وجه الدقة – الثلاثة أسطر، منها

---

1 - ومن أشهرها نقد أبي حامد الغزالي للفقهاء – وهو الفقيه أوّلا ثم الفيلسوف والمتصوف – في كتابه الشهير "إحياء علوم الدين".
2 - فقد ذكره في الكتاب الأوّل فانتقده انتقادا لاذعا (أنظر: قلائد العقيان، نشر محمد العنابي، تونس 1966، ص.346.) ثم ذكره في الكتاب الثاني – بعد أن أرسل إليه ابن باجة مالا – فمدحه. أنظر: مطمح الأنفس.
3 - ونقصد خاصّة مؤلفات الذهبي (748هـ/1348م) وخاصّة: كتاب "تاريخ الإسلام"، وكتاب "ميزان الاعتدال".

سطر ونصف في ذكر الاسم كاملا، وسطر ونصف نجد فيهما ما يلي: «روى عن أبيه، وأبي علي، ومحمد بن فرج، وأبي محمد بن عتّاب وغيرهم، وكان واسع المعرفة قوي الأدب مُتفننا في العلوم. أخذ الناس عنه. وتوفي رحمه الله في سنة اثنتين وأربعين وخمس مائة»[1].

إنّ الذي لا يعرف أبا محمد بن عطيّة لن تفيده هذه الترجمة في شيء. وقد يمرّ أمامه الاسم فلا يتفطّن له. فأين التنويه بانتساب هذه الشخصيّة إلى بيت جليل يُروى فيه العلم أب عن جدّ؟ وأين التّذكير بتوليه منصب القضاء بواحدة من مدن الأندلس الرّئيسية – وهي مدينة المريّة – لما يناهز العشر سنوات امتدّت بين سنة 529هـ/1134م-539هـ/1144م؟ وأين الإشارة إلى الميادين العلميّة التي برز فيها وهي كثيرة؟ والقول أنه كان ينظم الشعر كذلك، وهو شعر جيّد. ثمّ وخاصّة أين التوقف عند كتابه المشهور، كتاب "المحور الوجيز" الذي ألفه في أهمّ العلوم عند المسلمين، وهو علم التفسير، والذي سيصبح عمدة أهل السنّة المغاربة وجماعات من الصوفيّة في هذا العلم؟[2].

إن هذا الاقتضاب هو في حقيقة الأمر "قفا" حالك لترجمة -هي ترجمته عند ابن بشكوال- تتمتّع بـ "وجه" حامل لكلّ علامات البراءة.

ومثل ذلك قد نقوله في شأن الترجمة التي يوردها أحد مؤلفي التراجم في العهد الموحّدي، وهو أبو جعفر أحمد بن عميرة الضبّي المتوفى سنة 599هـ/1202م في كتابه "بغية الملتمس"، في شأن معاصره الفقيه والفيلسوف والقاضي الموحدي الكبير أبي الوليد بن رشد، صاحب المؤلفات الكثيرة، المتوفى سنة 595هـ/1198م. فقد جاء فيها ما يلي، بعد ذِكر الاسم: «فقيه حافظ مشهور مُشارك في علوم جمّة وله تواليف تدلّ على معرفته. وتوفي بحضرة مرّاكش سنة 595هـ»[3]. هذا كلّ ما جاء في هذه الترجمة والتي تجعل ابن رشد، الفيلسوف، أقرب إلى النّكرة. إلاّ أن هذا المظهر في تعامل المؤلفين مع التراجم يبقى محدودا من حيث نتائجه "السلبية" على صعيد البحث في قضايا النّخب العلميّة وصورها. نعم، هو يحرم الباحثين من معلومات كثيرة كان بإمكان المؤلف أن يوفّرها لنا. كذلك هو مظهر يبعث على وضع التساؤلات حول أسباب هذا الإقتضاب، إلا أنّ هذه التساؤلات تدور في الواقع حول المؤلف أكثر منها حول المُترجم له، والذي لا يتغيّر شيء في صورته بسبب ذلك الاقتضاب، لأنه في نهاية الأمر ليس سوى تلخيص شديد لحياته، لكنه تلخيص أمين.

لذلك نجد في **المظهر الثاني** من مظاهر تعامل المؤلفين مع التراجم أهمية أكبر من حيث التأثير على الأبحاث، إذ هو يُمكننا من "قفا" حقيقي لـ

---

[1] - الصلة، ج.II ، رقم 828، ص.367.

[2] - أنظر حول كل هذه المعلومات مقدمة المحققان لـفهرس بن عطيّة، ذُكر سابقا.

[3] - الضبي (ابن عميرة)، بغية الملتمس، مدريد 1885، رقم 39.

"الوجه" الذي تُعطيه لنا التراجم، وهو "الوجه" الذي يقع تجميله عادة. ويتمثّل هذا القفا في الانسياق، في ترجمة من التراجم، وراء **الحديث عن معطيات أو مواقف تتعلّق بأحد العلماء فيها كثير ممّا يتناقض أو يناقض ما قيل عنه في ترجمته المباشرة** سواء كانت تلك الترجمة في نفس المصدر أو في مصدر آخر، وهي قد تفضي إلى وجه آخر في صورته، أي "قفا" لها. ونحن نلاحظ أن هذا الانسياق مقصود إلاّ أن هذا القصد يأتي دائما في إطار تمجيدي وتجميلي أريد به صاحب الترجمة الحقيقي وليس للحطّ من قيمة من وردت تلك المعطيات في شأنه.

وغني عن القول أن ملامح هذا "القفا" تزداد وضوحا كلّما وسّعنا دائرة المصادر التي نستغلّها، فجمعنا حول الشخص الواحد كلّ ما قد يرد عنه في تراجم غيره في نفس المصدر الذي يحتوي ترجمته أوّلا، ثم في كتب التراجم الأخرى ثم كذلك في اصناف المصادر الأخرى غير التراجم؛ أي إذا طبّقنا ما ينتهج في المقاربة البروزوبوغرافية من تكوين ملف حول الشخص الواحد يقع فيه جمع كل ما يعترضنا حوله من معلومات جلّت قيمتها أو دقت، فتزداد عندئذ كلّ ملامح "الوجه" عنده وُضوحا، وقد يَزداد "القفا" عنده انكشافا؛ وفي كلّ ذلك يغنم المؤرّخ اقترابا أكثر من الحقائق التاريخية. **والأمثلة التالية** من شأنها أن تُبيّن لنا أهمّية هذا المسلك في تحقيق ذلك والكشف عن وجوه أخرى لشخصيات عملت التراجم المباشرة على أن لا تُبرز منها سوى وجه واحد.

المثال الأول نأخذه من كتاب ابن عبد الملك المرّاكشي – الذي أشرنا إليه آنفا – والذي يمثل أهمّ كتاب يمكن التعرّف من خلاله على النّخب العلميّة في العهد الموحّدي. فقد امتدّ هذا العهد من سنة 541هـ/1156م حتى سنة 668هـ/1269م، وعاش المرّاكشي بين سنة 634هـ/1237م، وسنة 703هـ/1303م وقد كنّا أشرنا إلى مدى اهتمام هذا المؤلف بالتفاصيل وجمع المعلومات حول الشخصيات التي ترجم لها.

فمن التراجم التي تعترضنا عنده **ترجمة شخص باسم أبي جعفر أحمد بن أبي غالب الداني**. فبعد أن ذكر اسمه كاملا أضاف ابن عبد الملك قائلا: «داني، روى عن أبيه وروى عنه ابنه أبو الرّبيع»[1]. هذا هو كلّ الترجمة. فلا شيء فيها يُثير الاهتمام؛ ويمكن الاعتقاد أن الشخص قد "تمتّع" بترجمة لأنه من الشخصيات التي احتفظت بها الذاكرة الجماعية لأنه يحمل شيئا من المعرفة – نبقى في حقيقة الأمر جاهلين لنوعيتها – رواها عن والده، وقام ابنه بروايتها عنه. فالشخص يبقى نكرة تقريبا بالنسبة إلينا ولم يعتن ابن عبد الملك حتى بتحديد تاريخ وفاته فضلا تاريخ ولادته. ونحن نلاحظ أنه وضعه بين شخصيتين توفيت الأولى – وهي التي قبله – سنة 635

---

[1] - ابن عبد الملك المراكشي، الذيل والتكملة، ذُكر سابقا (إحالة 17)، ج.I، تحقيق محمد بن شريفة، رقم 433، ص.344.

هـ/1238م والثانية سنة 624هـ/1227م.

لكن عندما نوسّع دائرة البحث في التراجم، نكتشف أن أبا جعفر هذا شخصية جدّ هامّة على أكثر من صعيد، وذلك بفضل معلومات أخرى نكتشفها حوله، لكنها وردت في ترجمة ابنه أبي الربيع، فنكتشف أن أبا جعفر تولّى القضاء للموحدين، وأنه كان له اتصال وثيق بأحداث ثورة قامت ضدّهم – وبالتحديد في عهد أبي يوسف يعقوب المنصور الذي حكم بين 580هـ/1184م و595هـ/1198م وكانت له مساهمة في هروب زعيم هذه الثورة من السجن ممّا أدّى إلى اعتقاله والأمر بضربه ألف سوط، توفي من جرائها عند بلوغ الخمسمائة.

وكما ذكرنا آنفا وردت هذه المعلومات في ترجمة لولد أبي جعفر هذا ويُسمى أبو الربيع سليمان لكن في كتاب تراجم آخر، رغم أن ابن عبد الملك ترجم كذلك لهذا الابن، فأورد الاسم كاملا ثم أضاف معلومات قليلة، جاء فيها «روى عن أبيه، وكان كاتبا محسنا، شاعرا مطبوعا» ليمدّنا بأمثلة من شعره، نلاحظ أن بعضه في سفرجلة و الآخر في شمعة[1]. وصفة الشعر هذه هي التي جعلت أحد مؤلفي التراجم يهتم بأبي الربيع هذا ويخصّه بترجمة قدّم لنا فيها تلك المعلومات الثمينة حول والده فكشف لنا عن وجه آخر لهذه الشخصية[2]؛ وهو وجه لم نكن لنرتاب في وجوده ولو للحظة باعتماد ما قاله ابن عبد الملك المرّاكشي.

ويتعلّق **المثال الثاني** الذي نريد التوقف عنده بأحد أكبر الشخصيات الأولى المؤسسة للتوجهات الثقافية التي ستسود بالأندلس طوال تاريخها، وهي شخصية **يحي بن يحي الليثي** المتوفى سنة 234هـ/848م. فهو تلميذ مالك ابن أنس (ت.179هـ/795م)، وصاحب الرواية الأشهر والأكثر انتشارا لكتاب "الموطأ" والتي عليها اعتماد المالكية، وهو كذلك أحد أكبر فقهاء الأندلس على الإطلاق[3]. فأي صورة نخرج بها حوله عند عدم الاكتفاء بما تقوله التراجم المباشرة التي وضعت له؟ إنها صورة فيها الكثير مما لا يتماشى وما تضمنته هذه التراجم، بل فيها ما يناقض الانطباع العام الذي عملت على ترسيخه لدينا حوله.

واستقصاء كل المصادر التي تحدثت عن يحي بن يحي أمر غير ممكن في نطاق هذه الدراسة، لذلك رأينا الاكتفاء بعيّنة تتمثّل في ثلاث مصادر مشهورة لكنها مختلفة من حيث نوعيتها. أوّل هذه المصادر هو كتاب التراجم الذي يقع البدءُ به كلما تعلق الأمر بالنّخب الثقافية الأولى في الأندلس للتعرّف عليها، وهو "كتاب تاريخ علماء الأندلس" لأبي الوليد بن الفرضي (ت.403هـ/1012م) الذي اهتمّ إجمالا برجال القرون الهجرية الأربعة الأولى.

---

[1] - نفسه، ج.IV، تحقيق إحسان عباس، رقم 133، ص.57.

[2] - ابن سعيد الأندلسي، اختصار القدح المعلى، تحقيق إبراهيم الأبياري، ترجمة رقم 21، ص.123.

[3] - أنظر حول يحي بن يحي: Fierro (M.), « Yahya b. Yahyā al-Layyhī », *EI*$_2$, T.XI, pp.268-269.

وثاني هذه المصادر هو أشهر كتب التاريخ الأندلسية التي اهتمت بتفاصيل نفس هذه الفترة من حيث الأحداث السياسية لكن مع إيلاء أهمية بالغة للشخصيات العلميّة وأدوارها فيما يشبه التراجم التي تتخلل سرد الأحداث، ونقصد كتاب "المقتبس" لأبي مروان بن حيان (ت.469هـ/1076م). أما المصدر الثالث فهو أحد المصادر المتأخرة نسبيا التي اهتمت بتاريخ بلاد المغرب عامّة، لكنه أشهرها وأوْعبها على الإطلاق، ونقصد "كتاب البيان المغرب" لأبي العباس بن عذاري (يكتب سنة 712هـ/1312م) والذي اهتم بالتفاصيل السياسية لهذا التاريخ لكن مع عدم إهمال الإشارة إلى وفيات الشخصيات العلميّة الهامّة مع مصاحبة هذه الإشارة ببعض العبارات القليلة جدّا أحيانا لكنها تلخّص ما يرى المؤلف أن تحتفظ به الذاكرة الجماعية حول هذه الشخصية أو تلك.

فقد حاول ابن الفرضي على عادته تلخيص ما يراه مُعطيات رئيسيّة حول المُترجم له عندة فأتت ترجمة يحي بن يحي في صفحتين تقريبا تضمنت التعرّض إلى نسبه وإلى شيوخه بالأندلس ثم الإشارة إلى رحلته إلى المشرق وتتلمذه المباشر على مالك ابن أنس وعلى عدد من كبار الشيوخ كالليث بن سعد. كما تعرّضت هذه الترجمة إلى بعض مواقف يحي الفقهية وإلى مكانته في الأندلس وما حظي به، مُلخّصة في ذلك عددا من الآراء فيه؛ من ذلك أن يحي انصرف «إلى الأندلس فكان إمام وقته [و] واحد بلده، وكان رجلا عاقلا» وأنه «لم يُعط أحد من أهل الأندلس منذ دخولها الإسلام من الحظوة وعظم القدر وجلالة الذكر ما أعطيه يحي بن يحي»[1]. فيحي هو واحد عصره علمًا، ويتميّز بعقل راجح، وفاق الجميع بعظمة القدر بين رجال عصره، وكذلك هو لا يُذكر إلا بخير وإجلال.

وموضوع عظمة القدر والمكانة من ناحية، وجلالة الذكر من ناحية ثانية، هو الذي نريد فقط مُتابعته في بقية المصادر، لأن هذه الترجمة تثير في الواقع عديد القضايا الأخرى وذلك سواء بما ذكرته أو أشارت إليه أو بما سكتت عنه وأغفلته في حياة هذه الشخصيّة.

فنحن نُطالع ما ورد في شأن يحي بن يحي عند ابن حيان فنجد بالفعل ما يؤكّد هذه المكانة وما يؤكّد عظمة القدر وذلك على حدّ سواء عند رجال السياسة وعند رجال العلم؛ وقد كان ذلك خاصّة مدّة الأمير عبد الرحمن الأوسط (حكم بين سنة 206هـ/821م، وسنة 238هـ/852م)، إلاّ أنّ كلّ ذلك ليس في اتجاه "المضمون" الايجابي الذي يوحي به استعمال هذه العبارات عند ابن الفرضي إذ أن الأمر أقرب – من خلال ما نجده عند ابن حيان – إلى التسلط، من جهة يحي وإلى الخوف منه، من جهة الأمير وجهة أعداد من العلماء، وركيزة ذلك تكمن أساسا فيما توصّل إليه يحي من نسج لشبكة علاقات مع عدد من الفقهاء أصبحوا يمثلون نوعا من البطانة المُطيعة

[1] - ابن الفرضي، تاريخ، ذُكر سابقا، ج.II ، رقم 1557، ص.176-177.

له والملتفة حوله والتي يقوم أفرادها بمساندة بعضهم البعض مما جعل تأثيرهم – وخاصّة تأثير زعيمهم – قويّا جدّا. فلا أحد يُعيّن مثلا في منصب ديني أو قضائي إلاّ ليحي وجماعته رأي فيه. فيأمرون بمن يريدون تعيينه ويتوصلون إلى عزل من يريدون، «فكان الأمير عبد الرحمن – يقول ابن حيان – يكره تألبهم، ويقلق منهم، ويسميهم " سلسلة السوء"»[1]. فقد نظر البعض إذن إلى يحي بن يحي في زمنه على أنه زعيم لنوع من "العصابة". فأين نحن من جلالة الذّكر التي أكّد عليها ابن الفرضي في ترجمته له. فهذا "الوجه" لا يظهر له بالمرّة.

وبهذا الدور كان يحي بن يحي إذن عبئاً على الكثير من أهل عصره. وصفة العبء هذه، هي التي نلاحظ أن مصدرنا الثالث – وهو ابن عذاري – أراد الاحتفاظ بها وترسيخها في الذاكرة الجماعية دون غيرها من الصفات، فقال حول سنة 234هـ/848م، وفيها «توفي يحي بن يحي فاستراح القضاة من همّه»[2].

ونريد مع **المثال الثالث** التوقف عند مدى الاختلاف الذي نتحصّل عليه في صورة أحد الأفراد البارزين ضمن النّخبة العلميّة في الحضارة العربية الإسلامية على العموم؛ وذلك بين "وجه"، عملت جلّ التراجم على الاحتفاظ فيه فقط بكلّ ما هو جميل وعلى إبراز خصال صاحبه، ليتعدى الأمر عند بعض المصادر التاريخية فتَنسب لصاحب هذا الوجه أدوار سياسية؛ و"قفا" يكشف عنه تتبع عدد من التراجم الأخرى واقتناص المعلومات العرضية التي تحتويها حول نفس هذه الشخصية، مما يجعل الشكّ يساورنا حول معالم ذلك "الوجه" وخصاله وحول الدور السياسي المسند لصاحبه. **ويتعلّق الأمر بالفقيه المالكي الكبير القاضي أبي بكر بن العربي الاشبيلي** الذي عاش بين سنة 468هـ/1075م، و543هـ/1148م وهو المعروف بغزارة مؤلفاته وخاصّة منها كتابه المشهور "أحكام القرآن"، وكتابه الأشهر في تفسير سنن الترمذي والمعروف باسم "عارضة الأحوذي" وكتابه الرّائج كثيرا بين أيدي الباحثين، وهو كتاب "العواصم من القواصم"[3]. كما يحتلّ أبو بكر بن العربي موقعا بارزا على صعيد أدب الرّحلة عند المسلمين، بل هو يمثّل علامة فارقة فيه. إذ معه تمّ الانتقال في هذا الأدب من مرحلة حديث العلماء عن رحلاتهم شفويا – وربما التقاط أشخاص آخرين لذلك ثُمّ القيام بتدوينه – إلى مرحلة

---

[1] - ابن حيان (أبو مروان)، كتاب المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تحقيق محمود علي مكي، السفر الثاني، دار الكتاب العربي، بيروت 1973، ص.66-67.

[2] - ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق و مراجعة ج. س. كولان وإ. ليفي بروفنصال، دار الثقافة، ج .II، ط.2، بيروت- لبنان 1980، ص.89.

[3] - أنظر حول أبي بكر بن العربي عامة: Robson (J.), « Ibn al-ʻArabī, Abu Bakr », *EI*$_2$, T.III, p.72.

التدوين لما شاهدوه[1]. فقد كانت لابن العربي رحلة شرع فيها صحبة والده أبي محمد عبدالله -الذي كان أحد رجال دولة بني عباد باشبيلية[2]، وحملتهما من الأندلس إلى المشرق ودامت ما يُناهز العقد. وقد كانت بداية هذه الرّحلة فاتح ربيع الأوّل من سنة 485هـ/1092م[3] أي بعد أشهر قليلة من سقوط دولة بني عبّاد وعدد من الممالك الطائفية على يد يوسف بن تاشفين أمير المرابطين، وعاد منها أبو بكر بمفرده – إذ توفي والده أثناءها سنة 493هـ/1099م[4] - فوصل إلى الأندلس في تاريخ أختلفت حوله، قد يكون سنة 493هـ/1099م[5]، أو سنة 495هـ/1101م[6]، وقد دوّن أبو بكر بن العربي تفاصيل هذه الرّحلة في كتاب سمّاه "ترتيب الرّحلة للتّرغيب في الملّة"؛ إلاّ أن هذا الكتاب ضاع – حسبما صرّح به هو نفسه – فقام بتلخيص شيء منه في كتاب آخر سمّاه "شواهد الجلّة والأعيان في مشاهد الإسلام والبلدان"[7].

فنحن نقرأ ترجمة أبي بكر بن العربي عند ابن بشكوال في كتاب "الصلة" – الذي يُمثّل مصدرنا الرّئيسي للتعرّف على النّخبة العلميّة الأندلسيّة في القرن الخامس الهجري، مُكمّلا بذلك كتاب ابن الفرضي – فنجد مدحا كبيرا له، وهو مدح ساهم فيه بلا شكّ تتلمذ ابن بشكوال عليه ومعرفته له عن قرب. فإلى جانب المدح للصفات العلميّة، هناك مدح للأخلاق العالية ومدح كذلك للكيفيّة التي مارس بها أبو بكر القضاء وما تركه ذلك من أثر.

فإلى جانب التّأكيد على رحلته الواسعة، وتعداد أسماء الشيوخ الكبار الذين التقى بهم-والذين نتبيّن فيهم أبا حامد الغزالي(450هـ/1058م-505هـ/1111م) – وصف ابن بشكوال أبا بكر بن العربي علميا بأنه «كان من أهل التفنّن في العلوم والاستبحار فيها والجمع لها، مُتقدّما في المعارف كلها، مُتكلّما في أنواعها، ناقدا في جميعها، حريصا على أدائها ونشرها، ثاقب الذّهن في تمييز الصواب». كما وصفه أخلاقيا فقال أنه جمع «آداب الأخلاق، مع حسن المعاشرة، ولين الكتف، وكثرة الاحتمال، وكرم النّفس، وحسن العهد، وثابت الوعد». أما خلال المدّة التي مارس فيها أبو بكر القضاء – وكان ذلك باشبيلية بلده – فقد ذكر ابن بشكوال أن الله نفع «به أهله لصرامته وشدّته ونفوذ أحكامه. وكان له في الظالمين سورة مرهوبة. ثم صرف –

---

[1] - أنظر: Touati (Houari), *Islam et voyage au Moyen Âge*, Seuil, Paris 2000. (stt : Chapitre VIII, « Le voyage et son écriture », p.259 et sq.).

[2] - أشار إلى ذلك القاضي عياض تلميذ أبي بكر. أنظر: **الغنية**، ذُكر سابقا، ترجمة أبي بكر، رقم 10، ص.133-139.

[3] - أنظر: **الصلة**، ج.II ، ترجمة أبي بكر، رقم 1297، ص.558.

[4] - أنظر: عياض، **الغنية**، ص.135.

[5] - هذا هو التاريخ الذي يعطيه ابن بشكوال. أنظر الإحالة 92.

[6] - هذا هو التاريخ الذي يعطيه القاضي عياض. أنظر: **الغنية**، ذُكر سابقا، ص.135.

[7] - أنظر: إحسان عباس، «الجانب السياسي من رحلة ابن العربي إلى المشرق»، **أبحاث** (بيروت)، السنة 16، حزيران 1963، ص.217-236.

يُضيف ابن بشكوال– عن القضاء وأقبل على نشر العلم»[1].

فالصورة لا مزيد عليها من حيث التأكيد على المكانة العلميّة التي تمتّع بها أبو بكر، والأخلاق العالية التي كان عليها وقبول الناس له، ونجاحه في مهمّة القضاء وانتفاع أهل بلده به لتحلّيه بصفات متميّزة، نلاحظ أنّها تدور خاصّة حول صرامته. وقد أضاف ابن خلدون بُعدا آخر لهذه الصورة عندما أكّد أن خروج أبي محمد عبدالله صحبة ابنه أبي بكر إلى المشرق كان في الواقع في إطار مُهمّة سياسية هدفها التحصّل على عهد من الخليفة العباسي لفائدة يوسف بن تاشفين. وهو أمر أنجزه – دائما حسب ابن خلدون – وأضاف إليه رسائل تأييد مختلفة، وخاصّة فتويين في التنويه بيوسف وتأييده، واحدة لأبي حامد الغزالي والأخرى لأبي بكر الطرطوشي الأندلسي، الفقيه المالكي الكبير المستقرّ آنذاك بالإسكندرية (451هـ/1049م-520هـ/1126م)[2].

لكن هذه الصورة تأخذ في الاهتزاز شيئا فشيئا – على الأقلّ في بعض ملامحها – مع البحث في تراجم آخرين ممن عاصرهم ابن العربي ومع تراكم المعلومات المتناثرة هنا وهناك حوله، وهذا بقطع النظر عن بعض التساؤلات التي تُثيرها الترجمة ذاتها عند ابن بشكوال[3]. بل أن هذا الاهتزاز يتأكّد عندما نراجع هذه الترجمة من حيث بعض تأكيداتها، وذلك على ضوء "تصريحات" أبي بكر نفسه في بعض مؤلفاته.

فنحن نطالع مثلا كتابا رئيسيّا آخر من كتب التراجم الأندلسية، وهو كتاب "التكملة" لأبي عبدالله بن الأبار البلنسي (595هـ/1199م-658هـ/1260م) – والذي يكمّل كتابيْ ابن الفرضي وابن بشكوال – وذلك في ترجمة فقيه اشبيلي آخر، لكنه مال أكثر للزّهد، وهو أبو بكر بن مجاهد، فنلاحظ أن هذا الفقيه سعى إلى التتلمذ على أبي بكر بن العربي فـ «لازم مجلسه – يقول ابن الأبار – نحوا من 3 أشهر، ثمّ تخلف عنه. فقيل له في ذلك؟ فقال: كان يُدرّس وبغلته عند الباب ينتظر الركوب إلى السلطان»[4]. فهذا النّوع من الوصف خطير في شأن العلماء الكبار، إذ هو منطوي على تهمة التملّق للسّلطة والانصياع لأوامرها، وهي نقيصة من النّقائص المتّفق على خطورتها في سلوك العلماء ومُخلّة إخلالا كبيرا به.

كما نتوقّف مع بعض المعلومات التي نلتقطها عند موضوع ممارسة أبي بكر للقضاء فيؤول بنا الأمر إلى صورة مغايرة لتلك التي نتحصّل عليها من خلال كلام ابن بشكوال والتي تدفعنا إلى الاعتقاد في أن أبا بكر نجح في

---

[1] - أنظر الإحالة 92.

[2] - ابن خلدون (عبد الرحمان)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، منشورات الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت 1959، جVI ، ص.386.

[3] - من ذلك مثلا التساؤل لماذا ذكر أن أبا بكر لقي في رحلته أبا حامد الطوسي، وهي نسبة أخرى للغزالي وأقل شهرة منها؟

[4] - ابن الأبار، التكملة، ذُكر سابقا، ترجمة ابن مجاهد، ج.II ، ص.522، رقم 1423.

ذلك إلى حدّ بعيد وأنّ أهل اشبيلية انتفعوا به.

فنحن نلاحظ أوّلا أن ابن بشكوال لم يُحدّد لنا المدّة التي بقي فيها أبو بكر على رأس هذه الخطّة والتي نكتشف أن كتاب تعيينه فيها كان «بتاريخ يوم الخميس منسلخ جمادى الآخرة سنة 528هـ (1138م)»[1]. أما تاريخ نهايتها فلم يمدّنا به أي مصدر بصفة واضحة ودقيقة لكننا نفهم أنها كانت خلال سنة 529هـ/1139م[2]. فالمدّة إذن كانت قصيرة، ولم تتجاوز في أقصى الحالات السنة ونصف السنة. إلاّ أن ذلك ليس بالأمر الهامّ في حدّ ذاته بقدر أهمّية الكيفية التي انتهت بها هذه المدّة. فقد كانت نهايتها "كارثيّة" بالنسبة لهذا القاضي، إذ ثار الناس ضدّه ولاحقوه وكاد الأمر يأتي على حياته، وذلك أساسا بسبب الكيفية التي مارس بها القضاء، «وذلك – يقول ابن عذاري – أنه كان له في عقاب الجناة اختراعات مهلكات ومُضحكات» وأنه «ظلّ يُوالي التشدّد والتسلط حتى ثقل على الفساق والأشرار فهاجوا»[3]. «فأوذي في ذلك – يقول أبو الحسن النباهي في تراجمه للقضاة – بذهاب كتبه وماله. فأحسن الصبر على ذلك كله»[4].

إلاّ أنّنا لن نجد أفضل من أبي بكر نفسه ليحدّثنا عن هذا الموضوع عندما أشار في بعض مؤلفاته إلى توليه القضاء وشدّته فيه وما آل إليه أمره، فقال: «واشتد الخطب على أهل الغصب، وعظم على الفسقة الكرب، فتألموا وألبوا وثاروا إلي، فاستسلمت لأمر الله، وأمرت كل من حولي ألاّ يدفعوا عن داري وخرجت على السطوح بنفسي، فعاثوا عليّ، ولولا ما سبق من حسن المقدار لكنت قتيل الدّار»[5]. فالرجل هرب من العامّة، ولجأ إلى السطوح، وكاد أن يُقتل. وهذا بالطبع وجه آخر – مُغاير – للصّورة التي تترسّخ لدينا من خلال حديث ابن بشكوال عن ممارسة أبي بكر بن العربي للقضاء.

ورغم أن موضوع المُهمّة السياسية التي يكون أبو محمد بن العربي قد كُلّف بها، ثم أكملها ولده أبو بكر هو موضوع لم يرد في كتب التراجم و تفرّد ابن خلدون بالإشارة إليه. ورغم تشكيك بعض الدّراسات في هذا التّكليف[6]، فإنّه علينا التوقف عنده قليلا لأن التراجم تمدّنا بصفة غير مباشرة بما يُثري النّقاش حول هذا الموضوع، وهو أمر لم تتفطّن إليه الدّراسات، وبالتالي لم تستغلّه.

---

[1] - ابن عذاري، البيان المغرب، ذُكر سابقا، ج IV، ص.92.

[2] - نفسه، ص.93.

[3] - نفس الإحالة.

[4] - النباهي (أبو الحسن)، كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا (المعروف بتاريخ قضاة الأندلس)، تحقيق إ. ليفي بروفنصال، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط.5، 1983، ص.106.

[5] - أنظر: ابن العربي (أبو بكر)، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، تحقيق وتعليق محبّ الدين الخطيب، 1371هـ ص.137-138.

[6] - أنظر دراسة إحسان عباس أعلاه (إحالة 96).

فرحلة أبي بكر بن العربي انتهت – في أقصى تواريخها – سنة 495هـ/1101م – ويكون هذا الفقيه قد عاد عندئذ بالعهد العباسي المُعترف بسلطة يوسف بن تاشفين وتوسّعاته، وعاد بعدد من الرسائل وبفتوى كل من أبي حامد الغزالي وأبي بكر الطرطوشي؛ وبالتالي علينا أن نعتقد بالضرورة أنه منذ ذلك التاريخ أصبح أبو بكر بن العربي شخصا مُقرّبا من السلطة وفي خدمتها وبإمكانه تولّي المناصب، وهو على مشارف الثلاثين من عمره، وكان قد تحصّل على زاد علمي أصبح ينقل شيئا منه إلى الطلبة[1]. إلاّ أن تقدّمه في التراجم يجعلنا في حيرة أمام قضيتين على الأقلّ تدخلان في هذا السياق.

القضيّة الأولى تتمثّل فيما نلاحظه من أن أبا بكر بن العربي لم يتولّ أي منصب للمرابطين حتى سنة 528هـ/1134م – حين تولّى منصب القضاء باشبيلية – كما أشرنا آنفا – أي بعد ما يفوق الثلاثين سنة من عودته من المشرق وقد بلغ بعد الستين من عمره. وهو أمر داع إلى التساؤل، إذ كيف يمكن للسلطة أن تتجاهل هذه الشخصية، إن كانت حقا قد خدمتها سياسيا ونجحت في ذلك؛ فعياض السبتي تلميذ أبي بكر، والذي يصغره سنّا – إذ ولد سنة 476هـ/1083م – ولم يقم بأية رحلة إلى المشرق فضلا عن التكفل بمهمة سياسية – إن كانت لأبي بكر ووالده بالفعل مهمّة – تولى القضاء بسبتة منذ سنة 515هـ/1121م وهو لم يبلغ الأربعين بعد[2].

لكن القضيّة الثانية أدعى إلى الحيرة أكثر في رأينا فيما يتعلّق بموضوع هذه المهمّة السياسية. فنحن نكتشف في ترجمة أحد تلاميذ أبي علي الصدفي (ت.514هـ/1120م) في كتاب "المعجم" الذي ألفه أبو عبدالله بن الأبار خصّيصا لإحصاء هؤلاء التلاميذ والترجمة لهم – وهذا التلميذ ليس سوى أحد كبار ولاة المرابطين وهو أخو الأمير نفسه ويُسمّى إبراهيم بن يوسف، ويعرف بابن تاعيّشت، وقد ولي مرسية حيث سمع على أبي علي ثم ولي اشبيلية بلد أبي بكر – نكتشف أن أملاك بني العربي – والتي كانت واسعة بلا شكّ – اعتقلها المرابطون عند دخولهم اشبيلية، وأنها بقيت كذلك حتى تاريخ قدوم هذا الوالي إلى إشبيلية، فتدخل عندئذ أبو علي الصدفي لدى كاتب الوالي حتى يُخاطبه ويتوسّل إليه «في – يقول ابن الأبار – ردّ أملاك أبي محمد بن العربي المعتقلة على ابنه القاضي أبي بكر...فتمّ ذلك لما استقر هناك»[3]. وكان استقرار الوالي الجديد باشبيلية بداية من سنة 511هـ/1118م[4].

---

[1] - ذكر عياض أبا بكر بن العربي فقال أنه: «اجتاز ببلدنا عند انصرافه من المشرق فكتبت عنه حينئذ فوائد من حديثه وناولني كتاب...وحدثني بكتاب...وقرأت عليه: "مسألة الإيمان اللازمة" من تأليفه. و أجازني جميع رواياته». الغنية، ذُكر سابقا، ص.136.

[2] - أنظر حوله: Talbi (M.), « 'Iya□ b. Musā », *EI*$_2$, T.IV, pp.302-303.

[3] - ابن الأبار، المعجم في أصحاب القاضي الصدفي، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة، بيروت 1989، ص.63 ضمن ترجمة إبراهيم بن يوسف بن تاشفين (رقم 40).

[4] - أنظر حول هذا التاريخ: ابن عذاري، البيان المغرب، ذُكر سابقا، ج.VI، ص.106.

فأملاك أبي بكر بن العربي التي ورثها عن والده بقيت محتجزة حتى هذا التاريخ على الأقلّ، أي بعد خمس عشرة سنة من عودته من المشرق و"نجاح مهمّته"، وكأن أبا بكر هو أحد أعداء السلطة وليس أحد أعوانها والعائد بذلك العهد وتلك الرسائل والفتاوى المؤيدة لها، مما يشكّك كثيرا في تلك المهمّة السياسية ويجعلها مُستبعدة. فالتراجم تمدّنا هنا بمؤشرات قويّة تُساهم في الحسم أكثر في شأن موضوع يثير النقاشات.

نعم، إن علاقة أبي بكر بن العربي بالمرابطين ستعرف تطورات كبيرة بعد هذا التاريخ وستسير نحو تقارب شديد، وهو موضوع هام لكنه خارج عن نطاق بحثنا، و نكتفي حوله بالقول أنه منذ سنة 515هـ/1121م حفّت ظروف جديدة بأوضاع السلطة المرابطية، ظروف أوجدتها بداية تحرّكات محمد بن تومرت العائد من المشرق بعد رحلة شابهت كثيرا رحلة أبي بكر بن العربي في مدّتها وفي بعض الأساتذة الذين التقى بهم، والذين من بينهم ربما أبو حامد الغزالي[1]. وكما هو معروف أخذت هذه التحركات شكل الانتفاضة القبليّة والدعوة إلى قتال المرابطين، ولكن كذلك شكل المنظومة الدعائية القائمة على تفكير يُثير عديد القضايا العقديّة والفقهية. وقد كان على السلطة القائمة مواجهة كل ذلك، أي إعداد الجيوش للقتال لكن كذلك تجنيد العلماء للردّ على ما تثيره الدعاية التومرتية[2]. وقد كان أبو بكر بن العربي من العلماء الأنسب لمثل هذا التجنيد، ومن الذين لا يمكن التغافل عنهم في ظل تلك الظروف الجديدة.

خاتمة: إن القارئ للأسطر السابقة – ولو على وجه السرعة الشديدة – ينتبه بلا شكّ إلى ملاحظتين بارزتين. أولاهما، وهي عابرة، أن جلّ أمثلتنا المذكورة وحالات العلماء التي اخترناها، مأخوذة من كتب التراجم الأندلسيّة، وهذا راجع فقط لقلة جهلنا بها ولعدم إلمامنا بالقضايا العميقة لكتب التراجم المشرقية. أما الثانية، فهي أن اهتمامنا في هذا البحث كان موجّها إلى "القفا" أكثر منه إلى "الوجه". وهذا كذلك من السهل تفسيره.

ففضلا على أن "الوجه" في تراجم النّخب العلميّة معروف، سواء كان ذلك على مستوى الاستعمال، إذ أن كل الباحثين يُمجّدون استعمال التراجم والعودة إليها واستغلالها في بحث عديد القضايا؛ أو على مستوى الصورة التي تعطيها هذه النّخب، فهي صورة مُشرقة وتجسّم أمثلة يجب الاقتداء بها. فضلا عن هذا كله، يمثّل الاهتمام بـ "القفا" مسلكا مفضلا عند المؤرخ، بل هو المسلك الطبيعي، إذ هو في سعي دائب للكشف عمّا هو خافٍ، وغير مُعلن، أو قيل بصفة ملتبسة. وهذا السعي لا يُمثّل استجابة إلى

---

[1] ـ أنظر: عمر بن حمادي، «الغزالي وتلامذته المغاربة»، ذُكر سابقا.

[2] ـ أنظر حول هذه الدعاية: عمر بن حمادي، «الصراع الدعائي أثناء الثورات: التراشق بالألقاب بين المرابطين والموحدين»، صدر ضمن أشغال الملتقى الدولي حول الحركات الاجتماعية في العالم العربي الإسلامي، تنظيم مخبر تاريخ العالم العربي الإسلامي الوسيط، تونس 10-12 أفريل 2008، جامعة تونس 2011، ص.357-390.

هواية عنده أو ميل إلى تتبّع العيوب أو الكشف عن الأعوار؛ بل لمحاولة الاقتراب من الحقيقة التاريخية في كلّ مكوّناتها؛ والاقتراب منها، لا كما تُقال له، بل كما يصل إليها بأدواته، وبالتالي يصبح اللجوء عنده إلى كتب التراجم ليس بحثا عن تراجم بل بحثا في التراجم، لأن من جملة قناعات المؤرخ أن الترجمة هي نوع من الخطاب، يتوجه فيه المؤلف إلى الآخرين، أي إلى الأجيال اللاحقة، ويعمل من خلاله على تثبيت صورة. هذه الصورة فيها الكثير مما يَفصل المُترجم له – في إطار ترجمته المباشرة – عن مجتمعه وعن واقعه المُعاش لتجعل منه "أنموذجا" يُقتدى به، واهتمام المؤرخ بـ "قفا" هذه الصورة يمكّن إلى حدّ كبير من إرجاع المُترجم له إلى مجتمعه وإلى واقعه المُعاش، أي جعله أقرب إلى حقيقته التاريخية، وهو ما يريده المؤرخ.

إلا أن تحقيق ذلك بصفة علميّة أمر صعب ومُضن ومُتطلب لوقت كثير إذ هو يستدعي فيما يستدعيه قيام الباحث بالتجريد الكلي للمصادر التي يهتمّ بها، حتى وإن كان بحثه يتعلّق بشخصيّة واحدة. وهذا الأمر، إن كان الحاسوب يُذلل الكثير من صعوباته بتكوين قاعدة معلومات تعتمد التجريد الكلي للمصادر، إلا أن ذلك يتطلب تضافر الجهود في إطار فرق بحث ويتطلّب مرونة كبيرة في استغلال ما يقع تخزينه من معلومات وسهولة في النفاذ إليها في كل وقت. هذا مع الإشارة إلى أن استغلال الحاسوب فيه هو الآخر "وجه" و"قفا". فالمعلومات التي تحتويها الترجمة ليست كلّها مثلا قابلة لأن تُخزّن فيه. فالتّخزين لا يقع إلا لما قيل فيها صراحة سواء في ترجمة المعني بالأمر أو في ترجمة غيره. أما ما قيل ملتويا، أو مُلتبسا في عباراته أو في تراكيبه، أو تلك المعلومات التي لا تأخذ معناها إلا في سياق الجمل أو الفقرات التي أتت فيها أو باجتهاد من الباحث، فذلك مما لا يستطيع الحاسوب تخزينه أو التفطّن إليه.